

Distr.: General
5 October 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
بشأن كوت ديفوار

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار،
ووفقاً للفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٦٣٢ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أدامانتئوس ث. فاسيلاكيس

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)

بشأن كوت ديفوار

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



مرفق

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار من
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأة عملاً بالقرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥) بشأن
كوت ديفوار أن يحيل طيه التقرير النهائي المقدم من الفريق وفقاً للفقرة ٩ من قرار مجلس
الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

(توقيع) أجيم دي بريكير

(توقيع) عمر ديب سيدي

(توقيع) أليكس فاينس

(توقيع) كريستيان ديتريش

(توقيع) ناوا راج سيلوال

تقرير فريق الخبراء المقدم عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥) بشأن كوت ديفوار

المحتويات

الفقرات الصفحة

٦	١٢-١	 موجز
٦	٢	 الحظر على الأسلحة والمواد ذات الصلة
٦	٥-٣	 توفير المساعدة والمشورة والتدريب في المجال العسكري
٧	٧-٦	 التمويل العسكري المتأتي من الموارد الطبيعية
٧	١٠-٨	 الحظر على الماس
٧	١٢-١١	 الأفراد المستهدفون
٨	٢١-١٣	 مقدمة - أولاً
١٠	٢٧-٢٢	 التطورات السياسية - ثانياً
١١	٥٢-٢٨	 الأسلحة ونزع السلاح - ثالثاً
١١	٢٩-٢٨	 ألف - المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة الأسلحة الصغيرة
١٢	٣٤-٣٠	 باء - شهادة المستخدم النهائي ٧٣٢
١٣	٣٨-٣٥	 جيم - نزع السلاح
١٤	٤٤-٣٩	 دال - حل الميليشيات
١٦	٥٠-٤٥	 هاء - الأسلحة الصغيرة
١٩	٥٢-٥١	 واو - التفتيش على الأسلحة
١٩	٦٢-٥٣	 رابعا - تقديم المساعدة والمشورة والتدريب في المجالات العسكرية
٢٠	٦٠-٥٤	 ألف - الليبريون
٢١	٦٢-٦١	 باء - التقنيون الأجانب
٢٢	٩٠-٦٣	 خامسا - صيانة السلاح الجوي

٢٢	٦٩-٦٣	 MIL MI-24 HIND TU-VHO (هليكوبتر)	ألف - الطائرة العمودية
٢٤	٧٧-٧٠		باء - المساعدة الأجنبية
٢٨	٧٨	 12-TU-VMA	جيم - الطائرة آنتونوف
٢٨	٧٩		دال - استخدام الطائرة
٢٩	٨٦-٨٠		هاء - طاقم الطائرة والتقنيون
٣٢	٩٠-٨٧	 IAR 330L	واو - الطائرات العمودية (هليكوبتر) من طراز بوما
٣٤	١١٢-٩١		سادسا - عمليات التفتيش المتصل بالخطر
٣٧	١٠٣		ألف - نقاط الدخول الأساسية
٣٧	١٠٧-١٠٤		باء - الموانئ
٣٨	١١٠-١٠٨		جيم - المطارات
٣٩	١١٢-١١١		دال - المراكز الحدودية
٣٩	١٢٨-١١٣		سابعا - الإنفاق الدفاعي والموارد الطبيعية
٤٠	١١٧-١١٤		ألف - الإنفاق الدفاعي
٤١	١٢٢-١١٨		باء - أهمية الكاكاو
٤٢	١٢٦-١٢٣		جيم - تهريب الكاكاو والبن إلى غانا وتوغو
٤٣	١٢٨-١٢٧		دال - الذهب
٤٥	١٧٥-١٢٩		ثامنا - الحظر على الماس
٤٦	١٣٥-١٣٤		ألف - سد بوبي
٤٨	١٣٦		باء - بوبي وديارابانا وتوبابوكو
٤٨	١٣٧		جيم - تورتيلا
٤٨	١٣٩-١٣٨		دال - حساب الإنتاج الجاري
٥٠	١٤٩-١٤٠		هاء - تجار الماس في سيغويلا والصادرات غير المشروعة
٥٢	١٥٣-١٥٠		واو - غانا

٥٣	١٦٤-١٥٤	البيانات وتحليلها	زاي -
٥٧	١٧٠-١٦٥	الرقابة الداخلية	حاء -
٥٨	١٧٥-١٧١	مراكز التجارة الدولية	طاء -
٦١	١٨٨-١٧٦	تدابير تستهدف ثلاثة آيفوريين	تاسعا -
٦١	١٨٣-١٧٩	تحميد الأصول	ألف -
٦٣	١٨٧-١٨٤	الحظر على السفر	باء -
٦٤	١٨٨	الإجراءات الواجبة	جيم -
٦٤	٢٠٩-١٨٩	ملاحظات	عاشرا -
٦٤	١٩٤-١٩٠	حظر الأسلحة والمواد ذات الصلة	ألف -
٦٥	١٩٩-١٩٥	تقديم المساعدة والمشورة والتدريب في المجال العسكري	باء -
٦٦	٢٠١-٢٠٠	التمويل العسكري من الموارد الطبيعية	جيم -
٦٦	٢٠٧-٢٠٢	الحظر على الماس	دال -
٦٧	٢٠٩-٢٠٨	الأفراد المستهدفون	هاء -

المرفقات

٦٨	الاجتماعات والمشاورات	الأول -
٧٩	Burkina Faso end user certificate No. 732	الثاني -
٨٠	UNOCI permission for Mi-24 flight tests (2005 and 2006)	الثالث -
٨١	Belarus passport of Mikhail Kapylou	الرابع -
٨٢	Russian Federation passport of Mikhail Dubovtsev	الخامس -
٨٣	Contract for advance payment of cocoa DUS	السادس -
٨٤	Mali passport of Siaka Coulibaly	السابع -
٨٥	Côte d'Ivoire passport of Sekou Sidibe	الثامن -
٨٦	List of diamond buyers in Ghana	التاسع -
٨٧	Ghana's Licenced Buyer Companies	العاشر -

موجز

١ - لم يجد الفريق أي أدلة على حدوث انتهاكات جسيمة لتدابير مجلس الأمن. لكن ثمة عدد من الحوادث التي يعتقد الفريق أنها تشكل انتهاكات ينبغي للجنة مجلس الأمن أن تعالجها على وجه السرعة. وشدد الفريق على أن ثمة شهادة لمستعمل نهائي في بور كينا فاسو رقمها ٧٣٢ يعتقد أنه يمكن استخدامها لانتهاك الجزاءات.

الحظر على الأسلحة والمواد ذات الصلة

٢ - يجب أيضا استعراض عملية التفتيش التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. فالمنهجية ونوعية عمليات التفتيش والمتابعة كلها تتغير. ويمكن أن يكون الحفاظ على الوضع القائم خطرا لأن ذلك يقوض سمعة مجلس الأمن ويمكن الالتفاف بسهولة على نظام المراقبة في حال حدوث تدهور خطير في عملية السلام.

توفير المساعدة والمشورة والتدريب في المجال العسكري

٣ - يبدو أن قوات ليما الخاصة، التي يقودها نائب حاكم المقاطعة الملازم جان أولي دولافوس، وهي جماعة ميليشيا موالية للحكومة، لا تزال تحتفظ بليبريين في صفوفها. ويعتقد الفريق بأن هذا الأمر يشكل انتهاكا لنظام الجزاءات وبأن اللجنة ينبغي لها أن تعجل بطلب تفاصيل بهذا الشأن.

٤ - وتحقق الفريق أيضا من أن رعايا من بيلاروس، والاتحاد الروسي، وربما أوكرانيا، لا يزالون يقدمون عمليا المساعدة والمشورة والتدريب للقوة الجوية لكوت ديفوار. وفي حالة بيلاروس، يكشف الفريق أنه لا يزال هناك عقد ساري المفعول مع شركة حكومية في عام ٢٠٠٦- وهو ادعاء نفته بيلاروس للفريق في عام ٢٠٠٥.

٥ - ومما يبعث على القلق بوجه خاص الاستمرار في صيانة واختبار مروحية هجومية من مروحيات القوة الجوية لكوت ديفوار من طراز Mil Mi-24 Hind. ويمكن أن تشكل هذه الطائرة خطرا كبيرا يهدد السلم والأمن. ويعتقد فريق الخبراء أن من الضروري وقف مثل هذه الاختبارات إذ أن إعداد الطائرة وصيانتها من أجل الاختبار يشكل انتهاكا للحظر المفروض ويعمق الشعور بالرؤية بين الأطراف.

التمويل العسكري المتأني من الموارد الطبيعية

٦ - يعتقد الفريق أن عهد رئيس الوزراء بالني شهد تحسنا في الكشف عن الوضع المالي وتحري الشفافية في الإنفاق وأن هذا أسهم في تشديد الضوابط على النفقات، بما في ذلك نفقات الدفاع والأمن.

٧ - وأحرز تقدم قليل في محاولة متابعة تقارير تفيد باستخدام وكالات البن والكافور شبه المالية لتحويل الأموال لنفقات أمنية من خارج الميزانية. فقد رفض صندوق تنمية وتشجيع أنشطة منتجي البن والكافور موافاة الفريق بمعلومات مفصلة عن إيراداته ونفقاته ولم يرد صندوق التنظيم والمراقبة على الطلبات التي وجهها له الفريق للقائه.

الحظر على الماس

٨ - يستنتج الفريق أن الماس الخام الإيفواري يصدر في انتهاك للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة. وبمرأولا عبر غانا ومالي قبل أن يدخل إلى الأسواق الدولية. ويوصي الفريق حكومة غانا بإنشاء نظام موثوق به لفرض الضوابط الداخلية على الماس الخام. ويوصي الفريق أيضا حكومة مالي باتخاذ تدابير فعالة لمنع تهريب الماس بطرق غير قانونية من كوت ديفوار إلى إقليمها.

٩ - ويتبين من مثالي غانا ومالي أن ضعف الضوابط الداخلية مشكلة إقليمية، ويوصي الفريق بجعل مسألة الضوابط الداخلية بندا رئيسيا في جدول أعمال اجتماع كيمبرلي العام الذي سيعقد في بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وينبغي أيضا أن تشرع المراكز التجارية الدولية في تطبيق نظام أفضل لكشف شحنات الماس الخام المشبوهة. وسيحتاج مثل هذا النظام إلى موظفين متخصصين يستطيعون القيام بالتحقيق والرصد بشكل استباقي للحيلولة دون دخول الماس الممول للصراعات إلى السوق.

١٠ - وحقق الفريق أيضا في إنتاج الماس الخام الإيفواري، ويوصي عملية الأمم المتحدة في سيغويلا بإجراء عمليات تفتيش منتظمة عند سد بوبي ونواحيه للتحقق من استخدام آليات ثقيلة لاستغلال مناجم الماس.

الأفراد المستهدفون

١١ - يبدو أن استهداف ثلاثة إيفواريين في شباط/فبراير ٢٠٠٦ هدا النفوس في ذلك الحين. بيد أن استهداف لجنة مجلس الأمن لأفراد آخرين، في غياب نظم فعالة لكفالة الرصد والامثال في الدول المجاورة لكوت ديفوار، يمكن أن تكون له نتيجة عكسية. فقد لاحظ

الفريق أن الدول المجاورة لم تعمم المعلومات المتعلقة بالإيفواريين الثلاثة المستهدفين على السلطات المحلية في المراكز الحدودية أثناء قيام الفريق بالتفتيش.

١٢ - وقد يود رئيس لجنة مجلس الأمن أن يقابل المستهدفين الثلاثة أثناء زيارته المقبلة لكوت ديفوار.

أولا - مقدمة

١٣ - بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، جدد مجلس الأمن لسنة ثانية تمتد حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حظرا فرضه على الأسلحة والمواد ذات الصلة وتوفير المساعدة، والمشورة، والتدريب، والتمويل، بما في ذلك التمويل المتأتي من الموارد الطبيعية المخصص للأنشطة العسكرية في كوت ديفوار. وعاقب هذا القرار لأول مرة على تصدير الماس الخام من كوت ديفوار. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أقرت لجنة مجلس الأمن بشأن كوت ديفوار قائمة بأسماء ثلاثة أفراد باتوا خاضعين لتجميد الأصول وتدابير الحظر على السفر.

١٤ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أعلن الأمين العام تعيين خمسة خبراء (S/2006/135) لمدة ستة أشهر لتقييم المعلومات التي جمعتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية (قوة ليكورن) التي تدعمها؛ وبحث جميع المعلومات المتصلة بتدفق الأسلحة والمواد ذات الصلة في كوت ديفوار، وبلدان المنطقة، وعند الاقتضاء، في بلدان أخرى؛ والتحقيق في تصدير الماس من كوت ديفوار وانتهاك الجزاءات التي تستهدف الأفراد الثلاثة. وهذا هو التقرير الرسمي لفريق الخبراء ويتضمن استنتاجاته وملاحظاته. وهو استكمال لتقارير الفريق السابقة المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/470)، و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/699)، و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/204).

منهجية التحقيق

١٥ - سعى فريق الخبراء إلى الحصول على مستندات جرى التحقق من صحتها تماما. وعندما تعذر عليه ذلك، طلب موافاته بمصدرين مستقلين يوثق بهما ويمكن التحقق منهما للثبوت من استنتاج ما.

١٦ - وبحث الفريق عددا من القضايا للتأكد من حدوث أي انتهاكات للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وأطلعت الجهات المعنية بالادعاءات الخاصة بالدول أو الأفراد أو الشركات، كلما أمكن ذلك للسماح لها بممارسة حقها في الرد. والتمس الفريق التوجيه من

لجنة مجلس الأمن بشأن تعريف الحظر بإرسال خطاب إليها في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وتلقى منها ردا في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٧ - وأفادت اللجنة، في ردها، بأنها نظرت خلال جلستها التاسعة التي عقدها في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ في المسائل التي أثارها الفريق. وبصدد صيانة واقتناء قطع غيار الطائرة An-12 ومروحيات Puma التي تستخدمها القوة الجوية لكوت ديفوار، لاحظت اللجنة أن هذه الطائرات تصمم عادة للاستخدام المدني. بيد أن تحويلها لاستخدامها لأغراض عسكرية سيشكل انتهاكا للحظر المفروض على الأسلحة. وينطبق المبدأ نفسه على وجود رعايا أجانب في كوت ديفوار يقدمون المشورة في صيانة الطائرات، واستيراد المركبات من طراز 4x4 إلى كوت ديفوار. ورأى أعضاء اللجنة أن استيراد البزات العسكرية لا يمثل انتهاكا للتدابير ذات الصلة رغم أن سلعا مثل الأجرة وصديريات الاقتحام وأحزمة المسدسات قد تشكل انتهاكا لها.

١٨ - وياشر الفريق ولايته في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٦ وأجرى مشاورات مع اللجنة بعد ذلك بقليل في نيويورك في ٢٣ آذار/مارس. وعاد الفريق إلى نيويورك لإجراء مشاورات في منتصف المدة مع اللجنة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبموجب القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، واظب الفريق على موافاة اللجنة بتقارير مستكملة عن أنشطته من خلال تقديم عشرة تقارير مرحلية غير رسمية.

١٩ - وكما هو مطلوب في القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، التقى الفريق أيضا بقوة ليكورن في كوت ديفوار، وأطلعته على كل الجهود التي تبذلها لمراقبة الحظر. وتعاون الفريق كذلك مع أفرقة معنية أخرى من قبيل تلك التي تضطلع ببعثات مشتركة في أيار/مايو ٢٠٠٦ في السنغال مع فريق جمهورية الكونغو الديمقراطية (القرار ١٦٥٤ (٢٠٠٦)) وفي ليبيريا مع فريق ليبيريا (القرار ١٦٤٧ (٢٠٠٥)) والتي تجري تحقيقات باسم فريق ليبيريا في غانا وفي المنطقة الغربية لكوت ديفوار.

٢٠ - وخلال أداء ولايته، عقد الفريق اجتماعات مع وكالات تابعة للأمم المتحدة، ودول، وأفراد في نيويورك وزار إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبوركينا فاسو وتوغو وجنوب أفريقيا والسنغال وسويسرا وغامبيا وغانا وغينيا وفرنسا وكندا وكوت ديفوار ولبنان وليبيا ومالي ومصر والملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية

٢١ - وكانت أولوية الفريق هي كوت ديفوار، وقد أجرى اتصالات وثيقة مع فروع عملية الأمم المتحدة المعنية بالشؤون السياسية والشرطة والشؤون العسكرية. وخلال فترة

ولايته، سافر الفريق كثيرا في كوت ديفوار حيث زار أبيدجان وبواكي وبونديالي وإلويو ودالوا وداناني وفركسدوغو وجران لاهو وغويغلو وكورهوغو ومان وأوديني وسان بدرو وساساندرا وسيغويلا وتابو وتوليلو وياموسوكرو. وفي الفترة الممتدة من أواخر حزيران/يونيه حتى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان الفريق متواجدا باستمرار تقريبا في كوت ديفوار.

ثانياً - التطورات السياسية

٢٢ - هناك ترابط وثيق بين العملية السياسية الإيفوارية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كما أكد ذلك الأمين العام في تقاريره المرحلية السابع والثامن والتاسع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/2 و S/2006/222 و S/2006/532).

٢٣ - ففي مطلع عام ٢٠٠٦، شهد البلد على مدى عدة شهور تدهورا خطيرا في عملية السلام. إذ نظم الوطنيون الفتيان، بين ١٥ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مظاهرات عنيفة في أبيدجان والمناطق الغربية للبلد للاحتجاج على ما يبدو على بيان أصدره الفريق العامل الدولي خلال اجتماعه الثالث المعقود في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وشكلت المظاهرات حرقا لقرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥) وكذلك للمرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الذي يحظر تنظيم أي مظاهرات في الشوارع. وأدت الدعاية اللاذعة المناوئة للأمم المتحدة والتحرير على العنف، وخاصة عبر محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية والشبكات الإذاعية المحلية، إلى نهب وتدمير أصول وممتلكات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على نطاق واسع في مدينتي دالوا وسان بدرو الواقعتين بالمنطقة الغربية. ووقع نهب وتدمير أشد لتلك الأصول والممتلكات في غويغلو، حيث هاجم الغوغاء، الذين تحرضهم وسائل الإعلام التي تبث الكراهية، القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة، مما أجبرها على أعمال قواعد اشتباكها، فقتل خمسة أشخاص وانسحبت عملية الأمم المتحدة مؤقتا من مخيمات غويغلو ومخيمات أخرى في غرب البلاد تعرضت للنهب بعد ذلك. ووجه الأمين العام رسالة إلى الرئيس غباغبو مطالبا بأن تدفع السلطات الإيفوارية للأمم المتحدة تعويضات عن الأضرار الناجمة عن تلك الأحداث التي تقدر بمبلغ ٣,٦ ملايين دولار.

٢٤ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٥٧ (٢٠٠٦) الذي يقضي بنقل سرية مشاة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، من أجل توفير تغطية أمنية إضافية لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، فرضت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) جزاءات استهدفت قائدين من قادة الشباب الوطني، هما شارل بليه غوديه

وأوجين دجويه، وكذلك قائد منطقة كوروغو في القوات الجديدة، فوفيه كواكو. وبينما لم يكن القائد كواكو متورطا في الأحداث التي وقعت في أبيدجان في منتصف كانون الثاني/يناير، فقد اعتُبر مسؤولا عن تجنيد الجنود الأطفال والسخرة وعمليات الاعتقال التعسفية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات تحت إمرته. وخلافا للتهديدات السابقة بشن موجة جديدة من العنف ضد موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، فإن قادة الوطنيين الفتيان طلبوا من أتباعهم عدم القيام بأي رد فعل.

٢٥ - واعتبارا من ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، بدأت عملية إعادة انتشار القوات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في غرب البلاد واستعادت وجودها في غويغلو بحلول أيار/مايو. وخلال فترة ولاية هذا الفريق الممتدة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٦، ظلت الحالة السياسية في كوت ديفوار غير قابلة للتنبؤ.

٢٦ - وساد شعور بالتقدم مع نشر المحاكم المتنقلة لتلقي طلبات الحصول على المواطنة، وإعادة بسط إدارة الدولة، والتحضير للانتخابات. وبحلول ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كانت ٢٥ محكمة متنقلة تعمل في البلد، مما أفضى إلى صدور أحكام في حق ٣٤٦ ١٤ إيفواريا و ٧٤٩ شخصا من غير المواطنين. كما كانت عملية إعادة بسط إدارة الدولة بطيئة. ففي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، لم يرسل إلى الأماكن التي شردوا منها في الشمال إلا ١٠١٢ موظفا من أصل ٤٣٧ ٢٤ موظفا تقريبا من موظفي الخدمة المدنية المشردين.

٢٧ - وبدأت عملية السلام المتعثرة في كوت ديفوار في ورطة مرة أخرى في آب/أغسطس بعد أن ألقى الرئيس غباغبو، في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، خطابا على شاشة التلفزيون أكد فيه أن إصدار وثائق الهوية أمر غير دستوري. وأصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا في اليوم التالي (S/PRST/2006/37) بشأن الحالة المتدهورة، وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، انسحبت القوات الجديدة من محادثات المقرر إجراؤها بشأن نزع السلاح بدعوى أنها وقعت ضحية خيانة في عملية تحديد الهوية.

ثالثا - الأسلحة ونزع السلاح

ألف - المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة الأسلحة الصغيرة

٢٨ - وشارك الفريق في مبادرات دولية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، شارك عضو بالفريق في اجتماع الخبراء الذي استضافته وحدة الأسلحة الصغيرة التابعة لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، نيجيريا، والذي كلف بالتعقيب على مشروع اتفاقية إقليمية ملزمة لوقف انتشار الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. وصبت هذه المشاورات في عملية كانت ذروتها إقرار الاتفاقية في مؤتمر القمة العادي الثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في أبوجا. ومما تضمنته أحكام الاتفاقية المختلفة آليات لإحكام الرقابة على تدفق الأسلحة الخفيفة في المنطقة. ويشمل هذا تصنيع هذه الأسلحة وملكيته الشخصية، وإنشاء فريق من الخبراء المستقلين لمساعدة الجماعة في رصد التنفيذ وقيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع خطة عمل لتنفيذ البرنامج.

٢٩ - وشارك عضو من الفريق أيضا في مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. الذي عقد في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في نيويورك، مما أتاح الفرصة للفريق لاستقاء وتداول معلومات تتصل بولايته، بما يشمل معلومات عن عمليات السمسرة غير المشروعة.

باء - شهادة المستخدم النهائي ٧٣٢

٣٠ - الغرض من شهادات المستخدم النهائي هو أن تكون قائمة مشتريات رسمية للأسلحة والذخائر، ولكن من اليسير تزوير هذه الشهادات. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٦، حصل الفريق على نسخة من شهادة مستخدم نهائي لشراء ٤٥٠.٠٠٠ طلقة ذخيرة و ٢٠٠ صاروخ من طراز RPG-7 كانت متداولة بين السماسرة في أوروبا الشرقية (انظر المرفق الثاني). وتزعم شهادة المستخدم النهائي هذه ٧٣٢ أنها صادرة من بوركينا فاسو في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وهي شهادة مهمة بالنسبة للفريق لأنها تشبه شهادة أخرى أصدرتها بوركينا فاسو في اليوم نفسه برقم مختلف. (شهادة المستخدم النهائي Ms/724) ولكنها تحمل الرقم المرجعي 0123/SECU/CAB نفسه. وقد صدرت هذه الشهادة الثانية من أجل شراء أسلحة وذخائر من خلال سمسار معترف به دوليا في رومانيا. وكلتا الشهادتين موقعتان من السيد جبريل ييني باسول، وزير الأمن في بوركينا فاسو.

٣١ - ورغم أن حكومة بوركينا فاسو أكدت أن الشهادة ٧٣٢ صحيحة، فإن الفريق يعتقد أن من المستبعد إمكانية صدور شهادتين مستخدم نهائي في يوم واحد بأرقام متباعدة تبائنا كبيرا. كما أن شهادة المستخدم النهائي ٧٣٢ مثيرة للشك لأنها تحمل اسم شركة أوكرانية هنغارية تدعى أي في اتش تريدينغ ليميتد باعتبارها السمسار الرسمي.

٣٢ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وشركة أي في اتش IVH تريدينغ ليميتد تمد وزارة الدفاع في كوت ديفوار بمستشاري أمن أوكرانيين. وقد أثبت تحقيق أجري في شأنها أنها شركة أوكرانية ولكن لديها حسابا مصرفيا في هنغاريا. وهي متصلة بشركة هنغارية تدعى أيفوري

هيل تريدينغ ليميتد سجلت في بودابست في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وبدأت نشاطها في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وتدعي شركة أيفوري هيل تريدينغ ليميتد أنها تتاجر في "المواد الغذائية، والتبغ، والكحوليات، وخليط متنوع من المنتجات، وتتاجر في الأخشاب ومواد البناء والخامات والمعادن وتمارس أعمال الدعاية التجارية". ووفقا للسلطات الهنغارية، فإن شركة أيفوري هيل تريدينغ ليميتد لم تحصل قط على أي ترخيص في هنغاريا. بممارسة التصدير أو الاستيراد أو القيام بأعمال السمسرة.

٣٣ - وتذكر أوراق تسجيل شركة أيفوري هيل تريدينغ ليميتد أن شركة تينغ ليميتد في فيكتوريا، سيشيل، عضو مساهم فيها. وقد قيدت شركة تينغ ليميتد في سجل الشركات في سيشيل في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ثم شطب اسمها منه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما يوجد عضو أوكراني مساهم في الشركة مقره كييف على صلة بسيغي كريتشوك. ووفقا لحكومة أوكرانيا، فإن سيغي كريتشوك (المولود في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩ في كاراماتورسك) هو مدير شركة أي في اتش تريدينغ ليميتد وضابط سابق برتبة مقدم متقاعد وكان يقود طائرة من طراز SU-25.

٣٤ - والتحقيق مستمر في أمر شرطي أي في اتش تريدينغ ليميتد وشقيقتها الهنغارية في أوكرانيا وسيشيل. ويعتقد الفريق أن شهادة المستخدم النهائي ٧٣٢ تحمل رقما مزورا وليست وثيقة رسمية، وأنها تستخدم شعارا وتوقيعا مستمدين من شهادة مستخدم نهائي أصلية صادرة عن بوركينا فاسو. وهوية المشتري الحقيقي للذخائر المذكورة في شهادة المستخدم النهائي ٧٣٢ مجهولة وتتطلب استقصاء وافي. وقد تشي هذه الوثيقة بنية لانتهاك الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة.

جيم - نزع السلاح

٣٥ - إن نزع سلاح القوى الجديدة وبعض من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار مقوم رئيسي للتحضير للانتخابات التي سترصدها الأمم المتحدة مع تحديد هوية الأشخاص الذين يحق لهم التصويت. ومن المقرر تسريح حوالي ٣٥ ٠٠٠ فرد من القوى الجديدة و ٥ ٥٠٠ فرد من القوات النظامية التابعة للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار وعدد في حدود ١٠ ٠٠٠ فرد غير مسلح و ٢ ٠٠٠ فرد مسلح من أعضاء الميليشيات المنتسبة إلى الجبهة الشعبية الأيفورية.

٣٦ - بدأ التجميع الأولي للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦. وعُين ٣٥ مكانا للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار و ٥٠ مكانا للقوى الجديدة. وقد أفادت القوى الجديدة بأنها أتمت عملية التجميع الأولي الخاصة بها في

٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وقد شملت ٣٣.٠٤٩ مقاتلاً، ولكن لم يجر التحقق من ذلك من مصادر مستقلة.

٣٧ - ومنذ البداية، عرقلت مشاكل لوجستية وسياسية عملية التجميع الأولى، التي تمثل الخطوة الأولى لترفع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وينبغي أن تعقبها عملية تجميع للمقاتلين وجمع للسلاح منهم. غير أن القوى الجديدة أصرت على أن تُجرى عملية تحديد هوية السكان بأسرهم، ومن بينهم المقاتلون، قبل جمع السلاح. أما القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، فقد رأت من جانبها ضرورة إجراء عملية تحديد الهوية أثناء مرحلة التجميع الأولى. وعلى كل من القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة أن تقدم قوائم بأسماء جنودهما الذين سحبوا من الخطوط الأمامية إلى مناطق التجميع تمهيداً لترفع سلاحهم بحلول ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وسوف تخضع هذه القوائم لفحص حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وحفظة السلام الفرنسيين في اليوم التالي. ولكن على غرار ما يحدث كثيراً في هذه العملية، عرقلت أزمة سياسية أخرى سير التقدم وتحدد موعد نهائي آخر.

٣٨ - وقدرت تكلفة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، منها ١٤٠ مليون دولار جرى التعهد بتقديمها (بما يشمل ٨٠ مليون دولار منها تعهد البنك الدولي بتقديمها بشرط سداد كوت ديفوار متأخراتها لديه على أن تُصرف عند سداد كوت ديفوار لتلك المتأخرات). وتبلغ ميزانية نزع سلاح الميليشيا وحلها ٢,٥ مليون دولار.

دال - حل الميليشيات

٣٩ - من بين الأولويات حل ونزع سلاح الميليشيات المنتسبة إلى حزب الجبهة الشعبية الأيفورية في المنطقة الغربية من البلد. وقد أجلت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مرتين في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لإتاحة الفرصة لقادة الميليشيا لتوعية أفرادها. ولم تتحدد بعد الصيغة النهائية لطرائق حل الميليشيات في الأجزاء الأخرى من كوت ديفوار، بما في ذلك أبيدجان.

٤٠ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، افتتح تشارلز كونان باني، رئيس الوزراء، في نهاية المطاف برنامجاً رائداً تديره الحكومة في غيغلو لترفع سلاح الميليشيات القائمة في الغرب وتسريحها وإعادة دمج أفرادها. وبدأ تنفيذه في اليوم التالي بألفي نقطة مخصصة لمقاتلي الميليشيات وكان من المقرر اكتماله بحلول ٧ آب/أغسطس. وفي ساعة متأخرة من يوم ٣ آب/أغسطس، أي في اليوم الثامن لتنفيذ برنامج نزع السلاح، الذي كان قد تعرض لتأخير

بالفعل بسبب الخلاف حول عدد المقاتلين المشمولين به، عُلق تنفيذه بسبب عدم تسليم المقاتلين الذين وقعوا على الخطة لكميات كافية من السلاح. وتوجد الآن خطة منقحة ترمي إلى تشجيع قادة الميليشيات على تنظيم عمليات تسليم بالجملة للأسلحة خلال الجهود المقبلة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

٤١ - وقبيل تعليق البرنامج، جرى نزع سلاح ٩٨١ مقاتلاً من مقاتلي الميليشيات. وخضع كل مقاتل منهم علاج البرنامج حالته إلى فحص طبي وزُود بالنصح والإرشاد حول كيفية العودة إلى الحياة المدنية، وسوف يتسلم مبلغاً مجموعه ٥٠٠ ٤٩٩ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٩٧٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) على دفعات نقدية متفاوتة على مدار ثلاثة أشهر من أجل مساعدته على الاندماج من جديد في الحياة المدنية.

٤٢ - وتضاف إلى هذا مشكلة أخرى، وهي عدم رضا قادة الميليشيات ومروؤوسيه عن عدد المقاتلين الذين أخذته الحكومة في الحسبان. فهم يدعون أن لديهم زهاء ١١ ٠٠٠ مقاتل تحت إمرتهم ويطلبون الآن توسيع البرنامج ليشمل ما لا يقل عن ٥ ٠٠٠ مقاتل. كما تتردد مزاعم حول استبعاد قادة الميليشيات للمقاتلين الحقيقيين وإدراج أفراد أسرهم في العملية طمعاً في المكسب المادي.

٤٣ - والميليشيات مختلفة أيضاً حول العناصر المسموح بمعالجة حالاتها من أجل نزع سلاحها. ومثال ذلك أن القوات الخاصة لجماعة ليما المتمركزة في توليلو، تود الانضمام إلى العملية، ولكن الجماعات الأخرى وصفتها بأنها "ليبرية"، وهي مستعدة في الوقت الراهن.

٤٤ - وتخضع جماعات الميليشيا الأربع التي شاركت في عملية غيغلو لنزع السلاح (الاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير، وقوات تحرير الغرب الكبير، والحركة الأيفورية لتحرير غرب كوت ديفوار، والتحالف الوطني لسلالة الوي) تحت السيطرة العامة لدينيس ماهو منذ أحداث منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتعرف بوجه عام باسم قوات المقاومة في الغرب الكبير. ورغم أن الميليشيات أبدت اهتماماً بتسلم العطايا المالية المحددة لقاء تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على النحو السابق بيانه، فقد احتفظت بأفضل أسلحتها، وإن كان ومن المحتمل أيضاً أنها تُلقي صعوبة في تسليم أسلحة تكفي للوفاء بالنسبة المستهدفة، وهي ٧٥ قطعة سلاح لكل ١٠٠ مقاتل.

الجدول ١

جماعات الميليشيا في "الغرب الكبير"

الاسم	الاتحاد الوطني للمقاومة في الغرب الكبير	قوات تحرير الغرب الكبير (مانيما نوار ونينجاس)	الحركة الأيفورية لتحرير	التحالف الوطني لسلالة الوي	القوات الخاصة لجماعة ليما	مؤتمر عموم أفريقيا للشباب الوطني
المعقل	دويكوي	بلولكين، وغيلغو، وكادي، وتوليلو، وزغن	بانغولو، ودويكوي وغيلغو، وكادي	بلولكين، ودويكوي، وغيلغو، وتوليلو	توليلو	بلولكين، وغيلغو، وتوليلو
الأسلحة	AK-47، وبنادق صيد عيار ١٢	AK 47، وبنادق صيد عيار ١٢	AK-47، وبنادق صيد عيار ١٢	AK-47، وبنادق	AK-47	
قوام القوات	٢٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٧٠٠	١٤٠٠	١٠٠٠٠
الزّي	زي عسكري موحد (قلّة)	زي عسكري موحد	قمصان من نوع التي شيرت	ملابس مدنية	قمصان من نوع التي شيرت	ملابس مدنية

المصدر: عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الخبراء.

هاء - الأسلحة الصغيرة

٤٥ - في الفترة من ٢٦ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، استسلم ٩٨١ مقاتلاً من مقاتلي الميليشيات وسلموا ١١٠ أسلحة نارية و ٩٧٥ ٦ طلقة ذخيرة. وكانت نسبة السلاح للمقاتلين منخفضة للغاية، حيث بلغت قطعة سلاح واحدة لكل ١٠ مقاتلين، بينما النسبة المستهدفة ٧٥ قطعة سلاح لكل ١٠٠ مقاتل.

٤٦ - وزار فريق الخبراء غيلغو وتفقد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وشمل هذا التفقد فحص الأسلحة والذخائر التي تركها مقاتلو الميليشيا الذين عولجت حالاتهم والموضوعة في عهدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتألّفت هذه الأسلحة مما يلي: AK-47 و SIG-540 و AA 52 و MIT - FLG . و MIT و PM-44 و FAL و PKM و MAS-36-51 و RPG. وكان من بينها أيضاً بندقية صيد واحدة من عيار ١٢ ومسدس مصنوع يدوياً. ودهش الفريق لقلّة عدد بنادق الصيد المسلمة حيث إنّها أشيع سلاح ناري متاح لجماعات الميليشيا في الغرب.

٤٧ - وفحص الفريق مجموعة مختارة من هذه الأسلحة، وشمل الفحص حالة السلاح والأرقام المتسلسلة. وكان أغلب هذه الأسلحة غير قابل للاستعمال وبعضها الآخر يعلوه صدأ شديد وغير جاهز للاستخدام في القتال. كما يشير تحليل الأرقام المتسلسلة إلى أن عملية

تسليم الأسلحة غلبت عليها العشوائية. فقلما كانت الأسلحة تحمل أرقاماً متسلسلة متتابعة أو تحمل أرقاماً متسلسلة تشير إلى مجموعة مترابطة من الأسلحة تتألف منها مجموعة أكبر توحى بدفعة معينة من الأسلحة الموردة. ولم يكن تاريخ صناعة أي من الأسلحة التي فحصها الفريق يرجع إلى سنة ٢٠٠٤ أو ما بعدها أو يتفق مع الشحنات المعروفة للفريق أنها وردت إلى كوت ديفوار قبيل أن تفرض الأمم المتحدة حظر توريد الأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٤٨ - وأجرى الفريق أيضاً فحصاً مفصلاً للأختام الموضوعة على رؤوس طلقات الذخيرة التي جرى تسلمها خلال العملية. وتتألف هذه الذخائر مما يلي: BO FAMAS عيار ٥,٥٦ ملم، و BO FL عيار ٧,٥ ملم، و NATO عيار ٧,٦٢ ملم، و PPCH عيار ٧,٦٢ ملم، و BO AKM عيار ٧,٦٢ ملم، و BO AKM عيار ٧,٦٢ ملم، و BO PKM عيار ٧,٦٢ ملم، و Mauser عيار ١٠,٧٥ ملم، و MNT عيار ١٢,٧ ملم. ويتراوح نطاق التواريخ الممكن التعرف عليها على هذه الطلقات بين عامي ١٩٥٦ و ٢٠٠٢. ولا توجد ذخيرة تحمل رؤوسها أختاماً تشير إلى أنها صنعت خلال فترة الحظر. ولم تسلم طلقات بنادق من عيار ١٢ في عملية نزع السلاح هذه رغم أن الكثير من الأسلحة والذخائر التي صادرتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في آذار/مارس ٢٠٠٥ من الجماعات المسلحة النشطة في دويكوي، ودياوين، وفينغولو، كانت بنادق صيد من عيار ١٢ وذخائرها (انظر الفقرة ١٨ من الوثيقة S/2005/699).

٤٩ - وعدم وجود بنادق صيد من عيار ١٢ أمر بالغ الدلالة. ففي أحداث العنف العرقية التي نشبت في عام ٢٠٠٥، كانت هذه البندقية هي السلاح المفضل، كما أن الحصول عليها متاح على نطاق واسع في الغرب. ويحمل الصيادون التقليديون هذه البنادق كشارة هوية كما أن الحصول على ذخائرها يسير. وقد اشترى الفريق طلقة لبندقية من عيار ١٢ بما يقل عن ٥٠ سنتاً من سنتات الولايات المتحدة في السوق العام في زويدرو (ليبريا) وهي مصنوعة في غينيا وتتفق مع الذخائر التي صادرتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الجماعات المسلحة في عام ٢٠٠٥.

٥٠ - وحاول الفريق أيضاً مطابقة بنادق الصيد المصنوعة يدوياً التي عثر عليها في كوت ديفوار على صور الأنواع التي يصنعها الحدادون المحليون في الدول المجاورة مثل بوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، ومالي. وساعد المركز الإقليمي لشؤون السلام ونزع السلاح التابع لإدارة شؤون نزع السلاح في لومي في هذا البحث من خلال قاعدة بياناته المتعلقة

بمذه الأسلحة ومصنّعيها. ولكن عمليات المطابقة لم تسفر بعد عن حالات انطباق إيجابية بالنسبة للأسلحة المرصودة في كوت ديفوار.

الإطار ١

انتهاك محتمل للحظر - الذخائر المسروقة من الكتيبة البنغلاديشية الثانية

في ليلة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تعرض معسكر الكتيبة البنغلاديشية الثانية في غيغلو للحصار على يد حشود معادية من الجماهير التي جاءت بتحريض من وسائل الإعلام مروجة للكراهية ومن قادة أربع جماعات على الأقل من جماعات الميليشيا، مما دفع الكتيبة البنغلاديشية إلى تطبيق قواعد الاشتباك المحددة لها، وأسفر هذا عن مصرع خمسة أشخاص وإصابة ٣٨ شخصا. وفي أعقاب تلك الحادثة، سارعت الكتيبة البنغلاديشية الثانية بالانسحاب إلى منطقة بناء الثقة طلبا للسلامة. وتعرض معسكر الأمم المتحدة عندئذ للنهب، حيث سرقت آلاف طلقات الذخيرة ودمرت جميع المباني القائمة فيه. وقد جلبت الذخائر المفقودة إلى كوت ديفوار من أجل عملية الأمم المتحدة هناك، ولكنها لم توسم بعلامات مميزة من أجل تتبع استخدامها أو اقتفاء أثرها في حالة فقدانها. وقد ورد ما يفيد بأنها الآن في حوزة القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والمليشيات.

رقم الصنف	الوصف	الكميات المفقودة
١	7.62x39mm Ball Rifle Clip/CTN (Yugo)	٧٢٠
٢	7.62x39mm API Rif/LMG T-56 (Chn)	١٤٠
٣	Arges -84 Gren (Comp) BD	٨١
٤	26mm Sig Red T-57 (Chn)	١٥
٥	7.62x25mm Ball Pistol T-51 & 54 CTN	٥٤٤
٦	7.62x39mm API Rif/LMG T-56 (Chn)	١٢٢
٧	7.62x54mm TR HMG T-53 & 57 CTN	١٢٠
٨	7.62x54mm API HMG T-53 & 57 CTN	١٢٠
٩	82mm Mor Smk WP T-53 Comp (Chn)	٢
١٠	10 26mm Sig Red T-57 (Chn)	١١
١١	26mm Sig Green T-57 (Chn)	١٢
١٢	Flare 26mm Sig White T-57	٢٤
١٣	7.62x25mm Ball Pistol T-51 & 54 CTN	٥٩٢

المصدر: الكتيبة البنغلاديشية الثانية.

واو - التفتيش على الأسلحة

٥١ - بالإضافة إلى البيانات المستمدة من القوائم ومن الأسلحة المسلمة في عملية نزع السلاح، فحص الفريق أيضا تقارير من عمليات التفتيش التي قامت بها كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليكورن للتأكد من تطبيق الجزاءات، وشارك في بعض من هذه العمليات. ومنذ صدور التقرير السابق (S/2005/360)، لم تكشف أي من عمليات التفتيش هذه عن أية حالة من حالات الانتهاك الملموس للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وكما ورد في التقرير S/2006/204، فإن القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار قدمت قوائم رسمية بأسلحتها إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، سلمت القوى الجديدة كذلك في نهاية الأمر قائمة. ولكن كلتا القائمتين بعيدة عن الشمول ويمكن بسهولة دحضها بتفتيش المواقع. ومثال ذلك، فإن القوى الجديدة اكتفت بالإعلان عن ٢٠٠٠ قطعة سلاح على سبيل المثال. ولكن عندما سأل الفريق رئيس أركانها عن هذا، اعترف في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بأن القائمة ليست دقيقة، وأنه لن يقدم قوائم شاملة إلا عند القيام بعملية نزع سلاح منظمة.

٥٢ - ومن الصعب على القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في حالة المعدات العسكرية الأرضية والبحرية الرئيسية أن تستورد مثل هذه الأسلحة دون أن يفتن إليها أحد. ومثال ذلك أن لديها تسع قذائف من نوع BMP-1، وست من نوع BMP-2، وأربع من نوع T-55، و ٢٨ قذيفة هاون عيار ١٢٠ ملمترا، والكثير منها لا يصلح للاستخدام في العمليات العسكرية وكلها استوردت قبل فرض الحظر. ولاحظ الفريق أن القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار تملك طائفة متنوعة من الأسلحة الخفيفة من بينها ما يلي، AK-47، و T-56، و M-16، و T-80، و MAS-36، و Galil، و PPM-43، و AA-52، و HK، و P.A. Mac 50 (مسدس)، و PPS-43، و MAT-49، و SG 540. ولا يبدو أن أي من تلك الأسلحة جديد.

رابعا - تقديم المساعدة والمشورة والتدريب في المجالات العسكرية

٥٣ - لعب الرعايا الأجانب دورا هاما في الصراع الذي احتدم في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كمرتزقة، فضلا عن العمل أيضا كعمال ميكانيكيين وفنيين لصيانة المعدات العسكرية. وفي ذروة الصراع، حارب عدد قد يصل إلى ٥٠٠ مواطن ليبري من أجل الحكومة، بينما حارب زهاء ١٠٠٠ مواطن ليبري فيما يعتقد إلى جانب المتمردين الأيفوريين (انظر S/2004/972).

ألف - الليبريون

٥٤ - تتردد مزاعم مستمرة حول تجنيد مواطنين ليبريين من أجل كل من الحكومة والقوى الجديدة. وقد أجرى كل من فريق كوت ديفوار ونظيره الليبري تحقيقا نشطا في هذه المزاعم خلال عام ٢٠٠٦.

٥٥ - ولا تستند الكثير من المزاعم المترددة حول تجنيد الليبريين إلى أدلة، ولكن مع ارتفاع نسبة البطالة في ليبريا إلى أكثر من ٩٠ في المائة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، فإن بضع مئات من دولارات الولايات المتحدة حافز قوي للعمل كمرتزقة إذا كان هناك طلب عليهم في السوق.

٥٦ - وقد ألقت الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشرطة الوطنية الليبرية القبض على مواطن أيفوري يدعى آدم كيتا يزعم أنه يعمل على تجنيد المرتزقة في زويدرو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، ولكن أخلي سبيله فيما بعد بسبب نقص الأدلة (انظر S/2005/360). ولكن السيارة التي كان يستخدمها ما زالت محتجزة في قيادة القطاع ٤ التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في زويدرو وقد فتشها الفريق. وأرسلت أرقام لوحاتها إلى مونروفا من أجل فحصها لمعرفة مالك المركبة المسجلة باسمه.

٥٧ - وفي ظل المناخ السياسي الراهن، لا يوجد فيما يبدو حافز للاستعانة بأعداد كبيرة من المواطنين الليبريين للقيام بهذه الخدمات. وزار الفريق مخيم نيكللا للاجئين الليبريين الواقع خارج غيغلو في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ولم يجد أي دليل على عمليات تجنيد قسري أو طوعي. واستقصى الفريق أيضا المزاعم المترددة بأنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عاد عدد من المواطنين الليبريين في حدود ٢٠٠ إلى ديارهم في بلدة توي في أربع شاحنات من توليلو بسبب عدم حصولهم على أجر على خدماتهم. ولم يسجل أو يرصد عبور شاحنات من هذا القبيل للحدود خلال هذه الفترة.

٥٨ - وخلال عملية نزع السلاح التي جرت في غيغلو في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٦، رصدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دنيس ما هو، أحد قادة الميليشيات، وهو يحدث أنصار القوات الخاصة التابعة لجماعة ليما الذين كانوا قد وصلوا قادمين من توليلو بأنه ليس بوسعهم أن يشاركون في عملية نزع السلاح لأنهم "ليبريون وليسوا أيفوريين" مما يوحي بأن هذه الوحدة تحتفظ بمواطنين ليبريين في انتهاك للحظر المفروض من الأمم المتحدة. وتخضع القوات الخاصة التابعة لجماعة ليما إلى قيادة نائب الحاكم العسكري لتليلو، الملازم جان أولاي ديلافوس.

٥٩ - ويعتقد الفريق أنه يوجد ما يدل على صدق واقعتين من وقائع عمليات التجنيد المحتملة. وتتعلق الواقعة الأولى بإلقاء السلطات الليبرية القبض على شاب ليبري في التاسعة عشرة من عمره يدعى نيمبا كافين في منطقة غراند غيده في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ووفقاً لأقواله، فقد عرضت عليه القوى الجديدة في داناي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عقداً يتقاضى من خلاله ٢٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة شهرياً، ثم عرض عليه عقد آخر بمبلغ ٣٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في شهر آب/أغسطس الحالي للعودة مع خمسة زملاء آخرين إلى ليبريا من أجل تجنيد أفراد من أجل القوى الجديدة. وقد عبروا إلى ليبريا وهم يحملون أربع قطع من الأسلحة النارية وسكينين. ولم يشارك نيمبا في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الليبرية وحارب مع ضابط ليبري برتبة لواء يدعى دست تو دست في كوت ديفوار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ورغم القبض على نيمبا وإرساله إلى منطقة نيمبا، فقد فر لاحقاً من الحجز. وعندما سأل الفريق غوييم سورو، الزعيم السياسي للقوى الجديدة، في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ عن تجنيد الليبريين، أنكر صحة ذلك وقال إن الليبريين طردوا من صفوف الجماعة في عام ٢٠٠٣.

٦٠ - ووقعت حادثة ثانية في أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٦، عندما غادر أربعة محاربين سابقين من زويدرو ديارهم، ويُزعم أنهم جندوا مقابل ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للتوجه إلى كوت ديفوار من أجل "إفساد الانتخابات". ووفقاً للمزاعم المتكررة، فقد توجهوا إلى معسكر كانوبلي لأنشطة الحراجه الواقع بالقرب من الحدود الليبرية وعلى مقربة من توليلو للالتقاء بمواطن ليبري اسمه الحركي "أبو المتمرد". وتفقد الفريق المركز الحدودي من أجل البحث عن الأسماء وزارت كتيبة بنن في توليلو معسكر أنشطة الحراجه في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ولكن دون العثور على أي دليل ملموس. غير أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزمان مواصلة التيقظ.

باء - التقنيون الأجانب

٦١ - ما برح التقنيون الأجانب يساعدون في صيانة المعدات العسكرية التابعة لحكومة كوت ديفوار. وقد أبلغت السلطات الأوكرانية الفريق بأن شركة IVH تريدنغ ليميتد المذكورة أعلاه قدمت إلى كوت ديفوار من أيار/مايو ٢٠٠٣ حتى أواخر عام ٢٠٠٤ عدداً من "الخبراء الاستشاريين" الأوكرانيين وصل إلى ٢٠٠ خبير. واستناداً إلى حكومة كوت ديفوار، فقد خُفض في أواسط عام ٢٠٠٥ عدد الأوكرانيين العاملين بعقد إلى اثنين فقط بسبب العمل المحدود.

٦٢ - وكما جاء أدناه، فإن الأوكرانيين ليسوا التقنيين الوحيدين المشتركين في العملية. ويعتقد الفريق أن مواطنين من بيلاروس والاتحاد الروسي يقومون أيضا بمساعدة القوات العسكرية الإيفوارية.

خامسا - صيانة السلاح الجوي

ألف - الطائرة العمودية (هليكوبتر) Mil Mi-24 Hind TU-VHO

٦٣ - ما برح فريق الخبراء قلقا بشأن مواصلة صيانة واختبار الطائرة العمودية الهجومية Mil Mi-24 Hind التابعة للقوات الجوية لكوت ديفوار. والمسجلة TU-VHO. والطائرة العمودية MI-24 طائرة معدة للعمليات القتالية، وأدت التحسينات في صيانتها، كما لوحظ بين شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه من عام ٢٠٠٦، إلى جعلها تشكل خطرا على السلام والأمن في كوت ديفوار.

٦٤ - ولاحظ الفريق في تقريره السابق (S/2005/699)، أن هذه الطائرة العمودية تشكل خطرا محتملا حيث كانت الحكومة على استعداد لاستعمالها بأسلحتها كاملة ودون سابق إنذار في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ولم يمنع هذا العمل وهو ما حال تدخل القوات الفرنسية دون حدوثه (ليكورن). وقد خلص الفريق إلى أن الحكومة كانت راغبة في تعبئة أصولها الجوية خلال الأزمة الداخلية في كوت ديفوار. ولذلك، فإن الاستمرار في إدخال تحسينات على الصيانة سيمكّن هذه الطائرة العمودية من أن تظل خيارا هجوميا يمكن استعماله فورا من قبل الحكومة. ومما يدعو إلى القلق أيضا عدم وجود معلومات كافية عن مصير ذخيرة الطائرة Mi-24.

٦٥ - وقد منحت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الإذن لرئيس الأركان الإيفواري/قوات الدفاع والأمن في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وجددته في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، لاختبار هذه الطائرة العمودية في يوم الأربعاء الأخير من كل شهر (انظر المرفق الثالث). ويبدو أن اتخاذ القرار بالسماح باختبار هذه الطائرة في عام ٢٠٠٥ وتجديده في عام ٢٠٠٦ لم يتم بالتشاور مع لجنة مجلس الأمن. والقرار الأصلي المتخذ في عام ٢٠٠٥، بالسماح بالقيام بهذه الاختبارات وتجديده في عام ٢٠٠٦، قد عارضه رأي المقدمة في إدارة عمليات حفظ السلام في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، وذلك إثر المشاورات التي جرت مع أمانة اللجنة في نيويورك. إذ أبلغت الإدارة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن قطع الغيار الواردة إلى كوت ديفوار بعد ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تشكل انتهاكا للحظر المفروض. وأكدت أيضا أن "استخدام الخبراء التقنيين الأجانب للقيام بأعمال الإصلاح،

بغض النظر عن تاريخ وصولهم إلى كوت ديفوار، انتهاك للفقرة ٧ من القرار المذكور أعلاه“. كما أوصت بما يلي:

- أن تتخذ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الخطوات المناسبة للتأكد مما إذا كان استخدام قطع الغيار والخبراء الأجانب لإصلاح الطائرات العسكرية يتناقض مع أحكام الحظر المفروض على الأسلحة؛ ويتعين معالجة أي مخالفة أو عقبة تواجهها أفرقة التفتيش معالجة فورية مع السلطات الحكومية، وإبلاغ نيويورك عنها لإحالتها إلى لجنة الجزاءات.

- في حالة إدعاء السلطات الحكومية بأن عملية الإصلاح هذه تقع في نطاق أحكام الفقرة ٨ (هـ) من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، أي لا يُقصد بها سوى دعم عملية إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن أو استخدامها فيها، فإنه يتعين تذكيرها بأن هذا الاستثناء يوجب الحصول على إذن مسبق من لجنة الجزاءات قبل إجراء الإصلاحات.

- ينبغي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إنشاء الحكومة عن القيام بعمليات الإصلاح وعن استخدام هذه الطائرة لأغراض التدريب، بالنظر إلى أن هذا قد يزيد من عدم الثقة بين الأطراف في عملية السلام.

٦٦ - وتتمركز هذه الطائرة العمودية حاليا في القاعدة الجوية العسكرية في أبيدجان، (التجمع الجوي للنقل والاتصال التابع للقوات الجوية لكوت ديفوار) وتقوم برحلات جوية للاختبار يوما واحدا كل شهر. ويشمل هذا رحلة اختبار جوية في القاعدة الجوية وضمن منطقة لا تتجاوز ”غراند باسام“، وهي ضاحية مجاورة لأبيدجان. وقد لاحظ فريق الخبراء أن هذه الرحلات الجوية الاختبارية قد ساعدت القوات الجوية لكوت ديفوار على إبقاء هذه الطائرة العمودية في حالة صالحة تماما للطيران، مع إجراء رحلتَي الاختبار الجويين في ٣١ أيار/مايو و ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (التي أُجلت من ٢٥ تموز/يوليه) والطيران بسرعة عالية فوق القاعدة الجوية بمحاذاة مطار أبيدجان الدولي، وذلك بعد إتمام أعمال الصيانة التي أجريت في حزيران/يونيه لمعالجة المشاكل المتعلقة باستقرار الطائرة أثناء الطيران.

٦٧ - ويرى الفريق أنه ينبغي توقف اختبارات الطائرة العمودية Mi-24 بالنظر إلى أن إعداد وصيانة الطائرة من أجل هذه الاختبارات يشكلان انتهاكا للحظر المفروض وأن الرحلات الجوية ذاتها تزيد من عدم الثقة بين الأطراف.

٦٨ - وما أدى أيضا إلى عدم وضوح وضع الطائرة العمودية Mi-24 والقصد من استعمالها عدم رغبة القوات الجوية لكوت ديفوار منح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حرية

الوصول بدون عائق إلى جميع أجزاء حظيرة المجمع الجوي للنقل والاتصال رقم ٤، وهي الحظيرة التي توجد بها هذه الطائرة العمودية، وقطع الغيار ومجموعة الذخائر الخاصة بها.

٦٩ - وقد ساعد الفريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على القيام بتفتيش القاعدة الجوية التابعة للمجمع الجوي للنقل والاتصال في أبيدجان في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وذلك بقصد تحديد وضع العديد من الأصول الجوية الرئيسية التابعة للقوات الجوية لكوت ديفوار. وقد صدر الأمر بالقيام بهذا التفتيش كمتابعة لتفتيش مماثل جرى للمجمع الجوي للنقل والاتصال في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وخلال هذا التفتيش الأخير، تعرّض أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للتهديد إثر وصولهم إلى الحظيرة رقم ٤ التي توجد بها الطائرة العمودية Mi-24، مما أدى إلى التوقف الفوري لعملية التفتيش. وقد مكّن التفتيش الذي تم في ١ آب/أغسطس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الوصول إلى منطقة المخازن الرئيسية في هذه الحظيرة، بيد أن القوات الجوية لكوت ديفوار منعت الوصول إلى جميع غرف المخازن والمكاتب المجاورة في الحظيرة، التي أُقفلت جميعها قبل وصول فريق التفتيش. وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق أن أفراداً من الكوماندوز التابعين للقوات الجوية لكوت ديفوار الموجودين في الحظيرة أبدوا عداً معلناً لأفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك التأهب للاعتداء عليهم.

باء - المساعدة الأجنبية

٧٠ - لاحظ الفريق في الوثيقة S/2006/204 أن سلطات الحكومة الإيفوارية قد ادعت أن الرعايا الأجانب المتعاقد معهم لمساعدة القوات الجوية لكوت ديفوار إنما كانوا يقدمون المشورة ولكنهم لم يعملوا في إصلاح الطائرة العمودية Mi-24. وأبلغ الفريق كذلك من قبل العقيد أويغنين في القوات الجوية لكوت ديفوار، وهو قائد القاعدة الجوية للمجمع الجوي للنقل والاتصال، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أنه لم يكن هناك أي تقنيين أجانب يعملون في إصلاح الطائرة العمودية Mi-24، وأن تقنيي القوات الجوية لكوت ديفوار هم وحدهم فقط الذين يقومون بصيانة الطائرة العمودية. وأبلغ الفريق أيضاً من قبل العقيد أدو، القائد الثاني للقوات الجوية لكوت ديفوار، في ١١ آب/أغسطس، أن التقنيين الإيفواريين البالغ عددهم خمسة عشر شخصاً تقريباً، وهم وحدهم الذين يعملون في صيانة الطائرة العمودية Mi-24. وأشار العقيد أدو إلى أن بعض هؤلاء التقنيين الإيفواريين كانوا من أصول عرقية مختلطة، وذلك رداً على أسئلة الفريق بشأن وجود تقنيين من البيض. ولم يتمكن العقيد أدو من إبراز أوراق إثبات الهوية بالنسبة للتقنيين العاملين في صيانة الطائرة Mi-24. وقد قضى فريق الخبراء وقتاً طويلاً في القاعدة الجوية التابعة للمجمع الجوي للنقل والاتصال، بيد أنهم لم يقابلوا قط

ما سمي بالتقنيين من ذوي الأعراق المختلطة. وقد أخبر تقنيو القوات الجوية لكوت ديفوار الفريق في مناسبات عدة أنه ليس لديهم الخبرة اللازمة للقيام بصيانة الطائرة Mi-24، وأن مثل هذه صيانة يقوم بها الأجانب.

٧١ - وقد حصل الفريق على أدلة فوتوغرافية تُظهر بوضوح تقنيين أجانب، يعتقد أنهم من أصل أوروبي، يعملون في صيانة الطائرة في ٢٥ كانون الثاني/يناير و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. كما شاهد الفريق هؤلاء التقنيين يعملون في قمرة القيادة في الطائرة وفي محركات الطائرة Mi-24 في يومي ٣٠ أيار/مايو و ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويعتبر الفريق استخدام هؤلاء التقنيين الأجانب وأنشطتهم انتهاكا للفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) لأن عملهم يوفر خبرات تقنية أجنبية لصيانة طائرة مقاتلة في حالة تأهب للانتشار الفوري. ويعتبر الفريق كذلك أن إنكار القوات الجوية لكوت ديفوار استخدام تقنيين أجانب على هذا النحو دليلا آخر على محاولات الحكومة إخفاء جهودها المبذولة للحفاظ على أصول جوية فعالة في حالة تأهب قتالي. وإخفاء نواياها الحقيقية فيما يتعلق باستخدام الطائرة العمودية Mi-24.

الصورة الفوتوغرافية ١: تقني مختص في صيانة الطائرة Mi-24 أثناء العمل



المصدر: تقرير التفتيش الذي أعدته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٧٢ - وقد حضر أفراد من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فحص محركات الطائرة Mi-24 وأجهزتها في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وصادفوا شخصين قالوا أنهما من رعايا

بيلاروس، وأنهما إيفان بوهاتش وآليغ بويكو وهو طيار. وقد أبلغ هذان الشخصان عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأنهما يعملان لمساعدة القوات الجوية لكوت ديفوار، ولاحظت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن هذين التقنيين لم يتكلما مع أفراد طاقم الطائرة Mi-24 من الإيفواريين. وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتفتيش آخر للطائرة العمودية Mi-24 في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وحصلت على صور فوتوغرافية لأحد التقنيين البيض الذين كانوا يعملون في صيانة الطائرة وتقني أبيض آخر كان يتابع أنشطة فريق التفتيش. كما لوحظ تقني أبيض ثالث وهو يدخل قمرة قيادة الطائرة Mi-24. أبلغ الفريق أن التقنيين الثلاثة جميعا من أصل أجنبي، ويُدعى أحدهم فيودوسي كارلوفيسكي، وهو مهندس كهربائي يحمل الجنسية الأوكرانية. وقد التقطت صورة أيضا لهذا الشخص إلى جانب طائرة An-12 تابعة للقوات الجوية لكوت ديفوار مع المسؤول عن تحميل الطائرة (انظر الصورة الفوتوغرافية ٢).

٧٣ - وشاهد الفريق تقنيين آخرين يعملان في صيانة مماثلة للطائرة العمودية - وكانا يعملان في قمرة القيادة وفي الحركات - لمدة أربع ساعات تقريبا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، وقد تمكن الفريق من تصوير بعض أنشطة التقنيين بشكل فردي، مما يؤكد تقرير التفتيش المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وكان أحد هذين التقنيين قد صُور سابقا في ٢٥ كانون الثاني/يناير، في حين لم يسبق تصوير التقني الثاني وكلاهما كانا تحت إشراف الشخص المدعو كارولفيسكي الذي ورد ذكره في تقرير التفتيش المؤرخ في كانون الثاني/يناير. كما أنه كان يتصرف كمركز تنسيق مع القوات الجوية لكوت ديفوار.

الصورة الفوتوغرافية ٢: التقني المختص بالطائرة Mi-24 إلى جانب أحد أفراد طاقم الطائرة An-12



المصدر: تقرير التفتيش الذي أعدته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٧٤ - قدمت القوات الجوية لكوت ديفوار للفريق أثناء الولاية الأولى أسماء ثلاثة تقنيين يعملون في صيانة الطائرة Mi-24 وهم: فيودوسي كارولفيسكي (المعروف أيضا باسم كارولفيسكي و كاروليسكي) ورومانتشوك (هكذا)، وبورلا. كما أبلغ الفريق بواسطة فندق إيفوار في أبيدجان بأن أحد الرعايا الروس، ويدعي بورلا، أقام في الفندق في الفترة من ١ شباط/فبراير حتى ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وحصل الفريق على معلومات إضافية مفادها أن هؤلاء الأشخاص الثلاثة هم كارولفيسكي، وسيرجي رومانتشوك (هكذا)، وإيجور بورلا.

٧٥ - وقد لاحظ الفريق كارولفيسكي مرة ثانية في الحظيرة رقم ٤ التابعة للمجمع الجوي للنقل والاتصال في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كما شاهد تقنيين يعملان في صيانة الطائرة العمودية لقراءة ساعة واحدة. وجرت محادثة بين اثنين من تقنيي الطائرة Mi-24 والعديد من أفراد طاقم الطائرة An-12 خارج مكتب في الحظيرة ذاكما يعتقد الفريق أنه مكتب مشترك بين التقنيين من المجموعتين. وقد حاولت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الوصول إلى هذا

المكتب أثناء تفتيش المجمع الجوي للنقل والاتصال في ١ آب/أغسطس لكن القوات الجوية لكوت ديفوار منعتها من ذلك.

٧٦ - وقد رفضت القوات الجوية لكوت ديفوار تقديم أسماء وهويات طاقم الطائرة An-12 خلال ولاية الفريق هذه، كما أنكرت وجود التقنيين الأجانب العاملين في صيانة الطائرة Mi-24. ورغم أن الفريق لم يعثر على أي دليل على استخدام الطائرة An-12 لأهداف عسكرية مباشرة في كوت ديفوار، فإن مجرد منع القوات الجوية لكوت ديفوار الوصول إلى هذه الطائرة خلال عملية تفتيش المجمع الجوي للنقل والاتصال التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، يثير تساؤلات عن سبب منع فريق التفتيش التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من مشاهدة هذه الطائرة.

٧٧ - ولم يكن في وسع الفريق إثبات ما إذا كان العقد المتعلق بالطائرة Mi-24 يدخل في إطار اتفاق صيانة الطائرة An-12 أو يشكل عقدا منفصلا. فخلال الولاية السابقة، اعترف كل من مورد الطائرة An-12، أي حكومة بيلاروس، وسمسارها، مدير شركة RMO Holdings، روبرت مونتويا، بأن عقد الصيانة المتعلق بهما قد انتهى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. إلا أن الأمر لم يكن كذلك، كما سيتضح فيما يلي أدناه.

جيم - الطائرة آنتونوف 12-TU-VMA

٧٨ - أبلغت اللجنة الفريق في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أن الطائرة An-12 التابعة للقوات الجوية لكوت ديفوار والمسجلة تحت الرمز TU-VMA وطاقمها لا يشكلان انتهاكا للحظر المفروض إلا إذا قام الدليل على وجود استخدام عسكري مباشر لهما.

دال - استخدام الطائرة

٧٩ - لم يتمكن الفريق من العثور على معلومات إضافية عن حمولة هذه الطائرة أو استعمالها التي قد توحى بوجود استخدام عسكري مباشر لها. واستنادا إلى وثائق الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر (ASECNA)، قامت الطائرة An-12 برحلات خلال ٣١ يوما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد أُبلغ الفريق بأن الكثير من هذه الرحلات الجوية قد استخدمت في أنشطة تجارية. وبعد منع القوات الجوية لكوت ديفوار مفتشي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الوصول إلى هذه الطائرة في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، يعتقد الفريق أنه ينبغي إيلاء العمليات التي تقوم بها هذه الطائرة قدرا أكبر من الإشراف.

هاء - طاقم الطائرة والتقنيون

٨٠ - واصل الفريق تحقيقاته بالنسبة لطاقم الطائرة An-12 وتقنييها بقصد الحصول على معلومات إضافية عن التقنيين العاملين في صيانة الطائرة Mi-24 المذكورين أعلاه الذين لا يزالون مجهولي الهوية. وكان أن قرر الفريق أن طاقم الطائرة An-12 الحالي قد بدأ في العمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأنه حل محل طاقم آخر غادر في أيار/مايو. وعادة، ما تتناوب الأطقم كل ستة أشهر. وعلى سبيل المثال، فإن أسماء طاقم الطائرة الحالي تبين تشكيل طاقم الطائرة An-12 في أواسط عام ٢٠٠٥، وذلك باستثناء قائد الطائرة، ليونيد نوفوجيلوف. وكان الطاقم العامل حتى أيار/مايو ٢٠٠٦، وكان يرأسه كبير الطيارين ميكائيل دبويفريف، قد عمل في السابق في قيادة الطائرة An-12 من أواخر عام ٢٠٠٤ حتى مطلع عام ٢٠٠٥. وكانت القوات الفرنسية (ليكورن) قد احتجزت دبويفريف وملاحيه لفترة وجيزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لكن يبدو أن الملاحين ظلوا في أبيدجان حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد حاول الفريق التفرقة بين أسماء الملاحين والتقنيين المعروفين فيما يتعلق بالطائرة An-12 والملاحين والتقنيين الذين لوحظوا وهم يعملون في صيانة الطائرة Mi-24، لكنه لم يتمكن من التعرف بشكل قطعي على جميع التقنيين المعنيين عن طريق الصور الفوتوغرافية والهوية الوطنية. وقد أبلغ العقيد آدو الفريق أن سلطات القوات الجوية لكوت ديفوار في المجمع الجوي للنقل والاتصال ليس لديها هذه التفاصيل بالنسبة لملاحي الطائرة An-12، وأنه لا بد من طلب هذه المعلومات من وزارة الدفاع الإيفوارية.

الصورة الفوتوغرافية ٣: طاقم وتقنيو الطائرة An-12 الحاليون



المصدر: فريق الخبراء، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٨١ - حقق الفريق في الظروف السكنية والتعاقدية لطاقم الطائرة An-12 لتحديد الصلات المحتملة لعقد أوسع نطاقا بالنسبة للتقنيين العاملين لدى القوات الجوية لكوت ديفوار. فطاقم الطائرة An-12 يقيم في بيت سكني في آتوبان في مقاطعة أبيدجان. سددت رئاسة الجمهورية في كوت ديفوار إيجاره من أيار/مايو ٢٠٠٤ حتى آذار/مارس ٢٠٠٦. وقد غادر التقنيون هذا البيت إلى بيت آخر في أواخر آذار/مارس بسبب مشاكل مالية تتعلق بسداد الإيجار. والبيت السكني الثاني، الواقع في ريفيرا بالميرياس، بأبيدجان، لم يسكنه الطاقم سوى عدة أسابيع قبل أن يغادر التقنيون كوت ديفوار ليحل محلهم طاقم جديد. والبيت يملكه بنجامين جيجه، مستشار الرئيس غباغبو. وقد لاحظت ثلاثة مصادر، منها السيد جيجه، أن القاطنين في هذا البيت كان يشرف عليهم ميكائيل كاييلو، الذي كان يتولى بعض المسائل المالية ويعمل كمركز تنسيق للاتصال مع صاحب العقار. بيد أن كاييلو كان يقيم في مكان آخر في أبيدجان. ولدى الفريق معلومات تفيد بأنه قبل وصول طاقم الطائرة An-12، كان يقطن في البيت سبعة تقنيين أحانب آخرين؛ وأن أحد التقنيين كان يعمل بالجمع الجوي للنقل والاتصال في حين كان الستة الباقون يقومون بأعمال مع القوات الوطنية المسلحة لكوت ديفوار ليس لها علاقة بالطيران. أما الأدلة المتبقية على إقامة التقنيين في هذا البيت فهي صورتان معلقتان في غرفة الجلوس - الأولى للرئيس غباغبو والأخرى للرئيس جمهورية بيلاروس لو كاشنكو.

٨٢ - وكان الفريق قد عرّف ميخائيل كاييلو في الوثيقة S/2005/699 بوصفه مايكل كاييلو، حسبما يعرف في كوت ديفوار (انظر المرفق الرابع). ووفقا لحكومة كوت ديفوار، كان هذا الشخص أحد مسؤولي وزارة الدفاع في بيلاروس، وتولى عقود الدفاع مع كوت ديفوار، إلا أنه غادر كوت ديفوار عام ٢٠٠٥. وقام روبرت مونتويا، وهو مواطن فرنسي مقيم في لوميه، توغو، وعمل وكيلا لشركة تصدير السلاح التابعة للدولة في بيلاروس بلسبتسفتشتكنيكا (Belspetsvnechtechnika-BSVT) في غرب أفريقيا، بإبلاغ الفريق في وقت سابق بأن كاييلو كان وكيل هذه الشركة في كوت ديفوار. وأمدّ مونتويا القوات الجوية لكوت ديفوار بجانب كبير من طائراتها العسكرية من خلال شركته داركوود لوجيستيك (Darkwood Logistique) قبل الحظر على توريد الأسلحة. وهو الآن رهن تحقيق قضائي في توغو بشأن ادعاءات بالسمنة غير المشروعة في الأسلحة وصيانة طائرات مما قد يشكل انتهاكا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. كما أنشأت توغو لجنة بتفويض قضائي لزيارة كوت ديفوار بخصوص هذه المسألة.

٨٣ - وكان الفريق قد أشار في السابق إلى أن داركوود لوجيستيك جزء من مجموعة شركات مونتويا مثل آر إم هولدينجز ريغا (RM Holdings Riga) وغيبال (Gypaële)، فعلى سبيل المثال، هناك رقم فاكس واحد في لوميه لشركتي داركوود وآر إم هولدينجز ريغا.

٨٤ - وحصل الفريق على تفاصيل الحسابين المصرفيين لشركة آر إم هولدينجز في أيبديجان، اللذين يحمل كل منهما توقيع روبرت مونتويا وميخائيل كابييلو. وسُمّت وثائق فتح هذين الحسابين مونتويا بوصفه رئيس آر إم هولدينجز وكابييلو بوصفه مدير التطوير في الشركة. وكان أحد الحسابين المصرفيين قد فُتح في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ولا يزال عاملاً؛ فيما أُغلق الحساب الثاني في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. ويشمل الحساب العامل أربعة مبالغ مدفوعة في أيار/مايو وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لشركة بلسبستفنتشتكنيكا (Belspetsvnechtechnika-BSVT) يصل مجموعها إلى ٧٣٠ ٠٠٠ دولار تقريباً. وتشمل المبالغ المدفوعة لحساب آر إم هولدينجز المصرفي هذا، سبعة تحويلات مالية لعقد يتعلق بطائرات يصل مجموعها إلى ما يقرب من ٤ ملايين دولار، وذلك في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأدرجت سبعة مبالغ مدفوعة أخرى في نفس هذه التواريخ بوصفها مصروفات خاصة بإقامة الموظفين، الذين وصفوا باعتبارهم من مواطني بيلاروس بالدرجة الأولى، ويبلغ مجموعها حوالي ١,٤ مليون دولار. وكان أحد المبالغ المدفوعة من هذا الحساب لصالح خمسة من أعضاء طاقم طائرة An-12. دفعت تذاكر الطيران الخاصة بهم، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشيك يحمل رقم ٥٣٤١٧٧١، من موسكو إلى أيبديجان مروراً ببروكسل في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ورحلتين جويتين ذهاباً وإياباً من مينسك إلى بروكسل مروراً بوارسو.

٨٥ - ويواصل الفريق تحقيقه فيما إذا كان هذان الحسابان المصرفيان استُخدما لسداد المدفوعات الخاصة بالتقنيين العاملين على طائرات Mi-24. وربما يمثل المجموع الكبير للمبالغ المدفوعة للعقود الخاصة بالطائرات عقوداً أطول أجلاً لعمليات تسليم قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أو لاستمرار صيانة طائرات سُلمت من قبل. ويبدو المبلغ الذي يصل مجموعه إلى ١,٤ مليون دولار في شكل مصروفات للأفراد على مدى فترة ١٦ شهراً، كبيراً بالنسبة لستة رجال هم طاقم طائرة An-12. وحاول الفريق الاتصال بروبرت مونتويا بيد أنه عجز عن معرفة مكانه في نهاية مدة الولاية. إلا أن الفريق اتصل بميخائيل كابييلو المقيم في أيبديجان، ولكنه كان مسافراً إلى الاتحاد الروسي في نهاية ولاية الفريق.

٨٦ - ولاحظ الفريق أن ميخائيل دبوفتسييف، الطيار المسؤول عن طائرة An-12 وهو مواطن روسي يحمل جواز سفر رقم ٦٠N°٤٢٦٤٧٣٦ (انظر المرفق الخامس)، قد عمل بوصفه مديرا تقنيا لشركة غيبال في لوميه، توغو من آذار/مارس ٢٠٠٥ ولفترة غير معلومة الأجل. ولا توضح السجلات التي تم الحصول عليها من سلطات الطيران المدني التوغولية، بما في ذلك تفاصيل جواز سفره، ما إذا كان عقد دبوفتسييف مع غيبال انتهى قبل استئناف عقده مع القوات الجوية لكوت ديفوار.

واو - الطائرات العمودية (هليكوبتر) من طراز بوما IAR 330L

٨٧ - تقوم حكومة كوت ديفوار بتشغيل طائرتين عموديتين (هليكوبتر) من طراز بوما IAR 330 حسبما ورد في تقرير سابق (S/2005/699). تم شراء إحدى هاتين الطائرتين بتصميم خاص لنقل الشخصيات الهامة، وهي مطلية باللون الأبيض (TU-VHI)، فيما طُليت الثانية بالشكل التمويهي العسكري الأخضر ومصممة لأغراض البحث والإنقاذ (TU-VHM). وقدمت الشركة الرومانية التي باعت هاتين الطائرتين العموديتين لحكومة كوت ديفوار، وثائق إلى الفريق تظهر أن هاتين الطائرتين العموديتين يبعنا للأغراض المدنية فقط. كما ذكرت القوات الجوية لكوت ديفوار خلال تفتيش متصل بالحظر أجرته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للمجمع الجوي للنقل والاتصال (Groupement aérien de transport et de liaison) في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أن هاتين الطائرتين العموديتين لم تحملا جنودا أو أسلحة أو ذخائر، بل مدنيين فقط، واستُخدمتا لنقل الشخصيات الهامة فحسب (TU-VHI) ولأغراض البحث والإنقاذ (TU-VHM).

٨٨ - وأبلغ الفريق أن الطائرة من طراز بوما المسجلة برمز TU-VHM قد استخدمتها قوات الجيش الوطني الإيفواري باعتبارها وسيلة نقل للقوات للرد السريع. فقد استخدم جنود مسلحون وبصحبتهم ذخائر هذه الطائرة العمودية للانتشار في مدينة ديفو، في منطقة سود - بانداما، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأكد العقيد أدو من القوات الجوية لكوت ديفوار للفريق أن الطائرة العمودية نقلت مسلحين من الشرطة العسكرية ورجال الشرطة. وكانت عملية النقل الجوي السريع تلك جزءا من تدبير أمني داخلي من أجل تعزيز القوات الحكومية أثناء مصادمات بشأن مسألة المحاكم المتقلة. كما حصل الفريق على شريط فيلم فيديو ليوم ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ يصور كوماندوز من قوات الجيش الوطني الإيفواري يتزلون بجبال من هذه الطائرة العمودية في عرض عسكري.

٨٩ - كما تلقى الفريق معلومات أخرى بأن الطائرة العمودية (هليكوبتر) البيضاء من طراز بوما المسجلة برمز TU-VHI قد تم إرسالها كذلك إلى ديفو يوم ٢٣ تموز/يوليه حيث

كانت تحمل جنودا مسلحين. وأكد العقيد أدو أن الطائرة العمودية نقلت أفرادا من وزارة الدفاع الإيفوارية، إلا أنه أصر على أن الطائرة لم تُستخدم إلا لنقل الشخصيات الهامة.

٩٠ - ويعتقد الفريق أن استخدام الطائرتين العموديتين من طراز بوما، ولاسيما الطائرة حاملة الرمز TU-VHM، باعتبارهما وسيلة نقل للقوات للرد السريع يؤدي إلى عدم وضوح في التمييز بين الاستخدام المدني المقصود، ودور عسكري مباشر بشكل أكبر في نقل الجنود الحكوميين إلى مناطق الاضطراب في كوت ديفوار. كما لم تسجل سلطات الطيران المدني رحلات معينة للطائرة العمودية ذات الرمز TU-VHM، فيما تُسجل رحلات الطائرات الحكومية التي تستخدم لأغراض مدنية لدى الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر، كما يتم قيد خطط الطيران. وحدد فريق الخبراء ٢١ رحلة طيران للطائرة العمودية ذات الرمز TU-VHM في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ لم تسجلها الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر، بما في ذلك الرحلة إلى ديفو. وبالمثل، لم تُشر بيانات الطيران المدني لدى الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر إلى الرحلة التي قامت بها الطائرة العمودية البيضاء من طراز بوما المسجلة بالرمز TU-VHM إلى ديفو في ٢٣ تموز/يوليه.

الإطار ٢ تفتيش قاعدة بواكيه الجوية

أجرى فريق الخبراء تفتيشاً على الطائرات المخزنة في بواكيه تحت سيطرة القوى الجديدة في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وتمكن الفريق من إجراء التفتيش على الطائرات وتصويرها، وأكد صحة قائمة الطائرات التي أمدت بها القوى الجديدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

وشاهد الفريق الطائرات التالي ذكرها

النوع	التسجيل	الحالة
Alpha Jet	TU-VCA	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
Alpha Jet	TU-VCB	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
Alpha Jet	TU-VCC	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
Alpha Jet	TU-VCE	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
Alpha Jet	TU-VCG	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
Beechcraft Bonanza	TU-VBD	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
Beechcraft Bonanza	TU-VBF	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
Beechcraft Bonanza	TU-VBG	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
Beechcraft Bonanza	TU-VBH	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل
anzaBeechcraft Bon	TU-VBC	هيكل الطائرة فقط
Beechcraft Bonanza	TU-VBE	هيكل الطائرة فقط
Cessna 421C	TU-VBA	بحاجة إلى إصلاحات/غير صالحة للعمل

وأبلغت القوى الجديدة الفريق بأن محركي الطائرة Cessna 421C قد تم اختبارهما في أوائل عام ٢٠٠٦. والطائرة غير صالحة للطيران في هذه المرحلة.

سادسا - عمليات التفتيش المتصل بالحظر

٩١ - إن من المهام الأساسية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن القيام بعمليات التفتيش المتصل بالحظر في كافة أنحاء كوت ديفوار. وتقود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هذه العمليات في المناطق الحكومية، في حين تقود قوات ليكورن عمليات التفتيش في المناطق التابعة للقوى الجديدة ومنطقة الثقة.

٩٢ - وتعد عمليات التفتيش هذه، بواسطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أداة هامة من أجل كفالة إبراز تدابير مجلس الأمن والامتناع لها. أما من الناحية العملية، فإن عمليات التفتيش تواجه العديد من المشاكل السياسية واللوجستية على السواء. ومن نقاط ضعف عملية التفتيش هذه أن ما يفوق ٩٥ في المائة من عمليات التفتيش لا تجرى إلا بعد منح إخطار مسبق لقوات الجيش الوطني الإيفواري أو القوى الجديدة. وحتى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كان الإخطار المسبق ساعتين، ولكن منذ ذلك الحين قام مقر العمليات الخاص بقوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتمديده إلى ست ساعات. وكان الهدف خفض عدد حالات الرفض، إلا أن ذلك لا يبدو أنه أحدث أثرا إذا ما تم تحليل الأرقام الخاصة بحالات الرفض المبلغ عنها على النحو الموضح في الجدول ٢.

الجدول ٢

عمليات التفتيش المتصل بالخطر التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن

٢٠٠٦	عدد عمليات التفتيش	حالات الرفض
كانون الثاني/يناير	١٥	٣
شباط/فبراير	١٩	١
آذار/مارس	٢٦	صفر
نيسان/أبريل	٣٠	١
أيار/مايو	٤٤	٤
حزيران/يونيه	٣٤	٣
تموز/يوليه	٢٦	٦
المجموع	١٩٤	١٨

المصدر: فريق الخبراء

٩٣ - هناك ١٧ من حالات الرفض في مناطق حكومية من بينها غانيوا، حيث لا يسمح قط تقريبا بعمليات التفتيش، والحرس الجمهوري في أبيدجان ويا موسوكرو، والشرطة العسكرية في أغبان. وكثيرا ما كان يُرفض أيضا السماح بالوصول إلى منجم ذهب في إيتي حتى سُمح للفريق بالوصول إليه في تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر الإطار ٣). وكانت حالة الرفض الأخرى في الأراضي التابعة للقوى الجديدة.

٩٤ - وتعد حالات رفض السماح بالوصول هذه مسألة هامة لأن مواقع مثل مستودعات السلاح التابعة للقوات الخاصة أو قوات النخبة هي الأكثر احتمالا أن تحوي مخزونات من المعدات العسكرية الحساسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن رفض السماح بالدخول إلى مدن مثل غانيوا، مسقط رأس الرئيس غباغبو، تجعل من مواقع جغرافية استراتيجية أماكن محظورة على مفتشي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما تفتقر عمليات التفتيش المعلنة عنصر المفاجأة، وتمكن الأطراف المسلحة من الاستعداد للتفتيش، الأمر الذي قد يتضمن نقل البضائع المشمولة بالخطر إلى مواقع أخرى.

٩٥ - كما تتغير المنهجية ونوعية عمليات التفتيش والمتابعة. فالأوامر المتعلقة بالخطر تتقرر بشكل أسبوعي على أساس التناوب من قبل الخلية المعنية بالخطر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالاتصال مع قوات ليكورن. وليس لدى القطاعات المحلية سوى القليل من المدخلات في هذه العملية.

٩٦ - وخلال عمليات التفتيش هذه، كثيرا ما لا يكون التصوير مسموحا به، وإن كانت المفاتيح غير موجودة تظل الأبواب مغلقة. فكثيرا ما تكون عمليات التفتيش رمزية، وإن كان هناك رفض للسماح بالوصول إلى مكان ما، فإن أسوأ ما يمكن أن يترتب على ذلك هو رسالة احتجاج إضافية شديدة اللهجة من قائد القوة بالنيابة إلى رئيس أركان القوات المسلحة الإيفوارية أو رئيس أركان القوى الجديدة. وهذه الاحتجاجات لا يرد عليها.

٩٧ - ويحتاج مفتشو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا إلى الوضوح فيما يتعلق بإجراءات تفتيش الشاحنات الخاصة أو التجارية التي تصل إلى حدود كوت ديفوار البرية وموانئها ومطاراتها. فقد رفض مشغلو أو مالكو الطائرات والسفن التجارية إتاحة إمكانية الوصول لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثناء عمليات التفتيش المتصل بالخطر على توريد الأسلحة في الموانئ والمطارات. وحدث مثالان من هذا القبيل في ميناء أبيدجان المتمتع بالإدارة الذاتية في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وفي مطار سان بيدرو في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وكان الموقف المتعاون لطاقم إحدى الطائرات هو الذي مكن فقط من قيام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعملية تفتيش ناجحة في مطار فيليكس أوفويه - بوانييه الدولي بأبيدجان في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٩٨ - وهذه الحالة لا يساعدها التسلسل القيادي المبهم داخل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فيما يتعلق برصد الجزاءات. فحتى أواخر عام ٢٠٠٥، أبقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على خلية للخطر، إلا أنها أدجمت في خلية مشتركة معنية بالخطر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عام ٢٠٠٦، وأصبح رصد الخطر مجموعة فرعية من عمل نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعدد قليل جدا من الموظفين. ولم يكن ذلك فعالا، وتوجد الآن خطط لإعادة تنصيب خلية للجزءات في خلية التحليل المشتركة للبعثة. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، عينت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أخيرا استشاريا لأعمال الحظر أجرى الفريق الاتصالات معه.

٩٩ - كما استعرض الفريق الاتصالات الواردة والصادرة فيما بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقلما تبرز عمليات التفتيش المتصل بالحظر في هذه الاتصالات.

١٠٠ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، أخطرت إدارة عمليات حفظ السلام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأنها يتعين أن تزور مناطق الماس في سيغيلا بانتظام. كما تم التشديد على ذلك في رسالة من الفريق إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. ومنذ زيارة الفريق إلى سيغيلا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، لم تُجر عمليات تفتيش لمناطق الماس في تلك المنطقة حتى تاريخه وفقا لموقع فريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هناك.

١٠١ - وفي عام ٢٠٠٦، لم ترد أية ردود فعل حتى الآن في صورة تساؤلات من لجنة مجلس الأمن إزاء التقارير الشهرية عن الحظر التي تعدها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

١٠٢ - ومن الممكن أن يكون الإبقاء على الوضع الراهن خطرا، حيث أنه يقوض سمعة مجلس الأمن، وفي حال حدوث تدهور خطير في عملية السلام سيكون من السهل الالتفاف على نظام الرصد.

ألف - نقاط الدخول الأساسية

١٠٣ - قام الفريق بتفتيش نقاط الدخول الأساسية إلى كوت ديفوار حيث أنها معرضة بشكل خاص إلى انتهاك للحظر. وعلى النحو الوارد بحثه أدناه، لا تعد عمليات التفتيش المتصل بالحظر ونقاط التفتيش التي تجريها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن فعالة في الوقت الحاضر.

باء - الموانئ

١٠٤ - تمثل الموانئ تحديا خاصا يواجه التفتيش المتصل بالحظر، وهي نقاط الدخول الأرجح للبضائع المشمولة بالحظر في الأراضي التابعة للحكومة. ويظل ميناء أبيدجان المتمتع بالإدارة الذاتية أكثر الموانئ نشاطا في منطقة غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية، حيث رست فيه ٥٨٤٩ سفينة قامت بتحميل وإنزال ٦٧٤ ٥٧١ حاوية في عام ٢٠٠٥.

١٠٥ - وفي عدد من الزيارات التي قام بها إلى الميناء، وجد الفريق أن تفتيش هذا الحجم من حركة الحاويات لا يزال ضعيفا. وفي عام ٢٠٠٦، كانت هناك عمليتان ناجحتان فقط للتفتيش من قبل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى تاريخه. ولم تكن ماسحة شركة بيفاك التي ذكرها الفريق (S/2005/699) عاملة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كما لم تستخدمها قط عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العام الماضي. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وجه رئيس لجنة مجلس الأمن رسالة إلى الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة داعيا إلى تعاون حكومي حتى تستخدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هذه الماسحة.

١٠٦ - ووفقا لتوجيه حكومي، تم بناء ماسحة جديدة مثيرة للإعجاب لشركة بيفاك يمكنها الكشف على ٣٠ حاوية في الساعة، إلا أنها لا تعمل منذ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وتلقت بيفاك رسالة من الجمارك تطلب فيها أن يجري تشغيل الماسحة بحلول ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويوصي الفريق بأنه يتعين عندما يجري تشغيل هذه الماسحة، أن تستخدمها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار باعتبارها جزءا من أدواتها للتفتيش المتصل بالخطر من أجل فحص جميع أنواع الواردات، كما ينبغي أن تُنشئ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحدة تفتيش دائمة للموانئ تضم خبراء ذوي باع في مجال الجمارك.

١٠٧ - كما أجرى الفريق أثناء ولايته تفتيشا لميناء سان بيدرو المتمتع بالإدارة الذاتية. وخلال عام ٢٠٠٦، لم تجر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سوى أربع عمليات تفتيش متصل بالخطر لهذا الموقع، على الرغم من كونه ثاني موانئ كوت ديفوار. وفي كلا المينائين، تحتاج عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى تحليل تحركات السفن وإجراء تقييمات للمخاطر والسمات قبل القيام بعمليات تفتيش محددة.

جيم - المطارات

١٠٨ - وطوال فترة ولايته، فحص الفريق بيانات الطيران الخاصة بالمنطقة من أجل تحليل تحركات الطائرات التي قد تكون مريبة. ثم قورنت هذه المعلومات ببيانات الطيران المدني الإيفواري التي لا تغطي سوى الأراضي التابعة للحكومة. وبعد الرجوع لهذه البيانات، زار الفريق سبعة مطارات جنوب منطقة الثقة في كوت ديفوار. وخلال هذا التحقيق، تلقى الفريق مزاعم بوجود شحنة مريبة على متن طائرتين. فتم الاتصال بمالكي هاتين الطائرتين حيث قدما كل المعلومات على نحو يرضي الفريق. كما قام الفريق بالمتابعة مع شركتي طيران أخريين لفتا النظر أثناء عمليات تفتيش قامت بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مطاري سان بيدرو وأبيدجان. وقدمت الشركتين المعلومات المطلوبة على نحو يرضي الفريق.

١٠٩ - ولم يتمكن الفريق من الحصول على بيانات الطيران المدني للمطارات والمهابط الواقعة تحت سيطرة القوى الجديدة. وأجرى الفريق عمليات تفتيش لأهم أربعة مطارات في الشمال، تستخدمها طائرات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشكل حصري تقريبا. كما قام الفريق بتفتيش أربعة مهابط صغيرة أو خاصة، ولم يجد أية مؤشرات على استخدامها مؤخرا.

١١٠ - كما لاحظ الفريق أنه في عام ٢٠٠٦، لم يمر سوى تفتيش واحد للطائرات القادمة إلى مطار فيليكس أوفويه - بوانييه الدولي في أبيدجان. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أنشأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلية خاصة بالمطار يكون مقرها في المطار من أجل إجراء عمليات التفتيش. كما تجرى عمليات تفتيش أخرى في الجناح العسكري، وقد شاهد الفريق هذا التفتيش أثناء إجرائه. ولم تُنح القوات الجوية لكوت ديفوار إمكانية الوصول دون عوائق لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثناء هذا التفتيش.

دال - المراكز الحدودية

١١١ - زار الفريق المراكز الحدودية البرية مع جميع الدول المجاورة لكوت ديفوار، كما عبر الحدود مع بوركينافاسو وغانا وغينيا وليبيريا ومالي أثناء فترة ولايته. ويعد رصد المرور عبر الحدود من الأمور الهامة، ويتعين على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تعتبر نقاط الدخول البرية هذه من المواقع الهامة لعمليات التفتيش المتصل بالخطر.

١١٢ - كما نظر الفريق في التعاون القائم فيما بين البعثات، بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك في كل من كوت ديفوار وليبيريا. ففي أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كانت هناك دوريات مشتركة لبعثتي الأمم المتحدة على امتداد جانبي الحدود، مما يعد تحسنا كبيرا عما شاهده الفريق عام ٢٠٠٥. وعندما زار الفريق زويدرو (ليبيريا)، رافق البعثة أربعة مراقبين عسكريين من كوت ديفوار. ويمكن ذلك المراقبين العسكريين على جانبي الحدود من إفادة بعضهم بعضا بشكل سليم عن القطاعات الخاصة بكل منهم. ويوصي الفريق بعقد اجتماع شهري من هذا النوع وهو ما قد يؤدي إلى زيادة فعالية التنسيق فيما بين البعثات، ولاسيما فيما يتعلق برصد الخطر.

سابعا - الإنفاق الدفاعي والموارد الطبيعية

١١٣ - لقد أثر الصراع سلبا على اقتصاد كوت ديفوار. فقد كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢ في المائة عام ٢٠٠٥، إلا أنه سجل عجزا بسبب انخفاض الفوائد التجاري وتجاوز النمو في الواردات للصادرات. ومن المنتظر أن يظهر الناتج المحلي الإجمالي

فائضا طفيفا تبلغ نسبته ١,٧ في المائة عام ٢٠٠٦، ويرجع ذلك إلى إنتاج النفط وإحياء قطاعي التشييد والاتصالات. وكان الاستثمار الأجنبي قد انخفض بشكل كبير في كوت ديفوار بعد اندلاع الصراع من ٦٨ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٥. كما غيرت الأزمة من وجهة التجارة العابرة من وإلى البلدان غير الساحلية وهي بوركينا فاسو ومالي والنيجر إلى موانئ بنن وتوغو وغانا.

ألف - الإنفاق الدفاعي

١١٤ - ذكر الفريق في تقريره السابق (S/2005/699) أن النفقات الدفاعية لا تزال عالية ولا تزال الحال كما هي بالرغم من أن صندوق النقد الدولي توقّع انخفاضا بمعدل ٠,١ في المائة في النفقات الدفاعية الممولة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦. وبالرغم من الزيادة الطفيفة في الإنفاق على الدفاع، فقد شكّل ذلك انخفاضا في الميزانية الإجمالية المتاحة بسبب ضغط الحكومة على الأنشطة الخارجة عن الميزانية.

١١٥ - ورغم عدم تقديم الحكومة تفصيلا لنفقاتها الدفاعية والأمنية وما يتصل بها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى صك الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، فقد قدمت بعض البيانات إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويبين الجدول ٣ أن حجم النفقات الدفاعية قد عاد إلى مستواه السابق للصراع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول ٣

نفقات الدفاع الحكومية، ٢٠٠٦-٢٠٠١

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
نفقات الدفاع بملايين فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي					
١٣٢,٦	١٣١,٨	١٣٢,٥	١١٥,٨	١٠٨,٤	٩٨,٥
نفقات الدفاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي					
١,٤	١,٥	١,٦	١,٥	١,٤	١,٣

المصدر: حكومة كوت ديفوار وصندوق النقد الدولي.

١١٦ - حاولت حكومة رئيس الوزراء باني الحصول على المزيد من الإيرادات عن طريق الحسابات الحكومية. وكان لذلك أثر على حجم الإيرادات المتاحة على المدى القصير للإنفاق من الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك نفقات الدفاع، مما جعل من الصعب تنفيذ مشاريع كبيرة للشراء أو تجنيد مقاتلين جدد دون أن يظهر ذلك في البيان الفصلي المفصّل لتنفيذ الميزانية أمام مجلس الوزراء والذي يفصّل النفقات الاجتماعية ونفقات عملية

التوحيد. ومن المقرر صدور التقرير الأول بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وأن يشمل تنفيذ الميزانية حتى نهاية الفصل الثالث، بما في ذلك تنفيذ الميزانية في الفصلين الأول والثاني من عام ٢٠٠٦.

١١٧ - ويبدو أن ضغط الخزينة العامة قد أحدث بعض الآثار فأصبحت جماعات المليشيات تتحدث عن مشاكل نقدية كحافز إضافي لإنهاء النزاع. كما أن هنالك دلائل أخرى على حدوث المزيد من الشفافية. وأخطر البنك الوطني للاستثمار الفريق بأنه نفذ مشورة البنك الدولي ويحاول إقراض الحكومة. وفي إطار إعلان ميزانيتها لعام ٢٠٠٦، وضعت كوت ديفوار سعرا معقولاً أكثر لإنتاجها من النفط لا يزيد عن ٦٣ دولاراً للبرميل بالمقارنة إلى ٣٥ دولاراً في السنة السابقة. وذكرت بعثة البنك الدولي الموفدة إلى كوت ديفوار في أيار/مايو ٢٠٠٦ أن الحكومة ترغب في الامتثال الجاد لمبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. كما تنوي الحكومة نشر الإيرادات التي حصلت عليها من الضرائب والعائدات والمبالغ التي تُدفع على سبيل المكافأة لدى التوقيع على حقوق امتياز جديدة.

باء - أهمية الكاكاو

١١٨ - تمثل الضرائب المفروضة على إنتاج الكاكاو أهم مصدر للإيرادات الحكومية على النحو الذي بيّنه الفريق (انظر S/2005/699) وكان يستخدم في الماضي لتمويل أنشطة الدفاع والأمن ولا سيما عن طريق مؤسسات شبه مالية. وتنتج كوت ديفوار ٤٠ في المائة من الإنتاج العالمي من الكاكاو. وانتهى حصاد المحصول الرئيسي لهذا الموسم في آذار/مارس ٢٠٠٦ وبلغ حجمه ١ ٠٥٠ ٠٠٠ طن، كما يُقدر حجم الإنتاج البيني بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ طن. وتنتج شمال كوت ديفوار ١٠ في المائة من مجموع الكاكاو في البلد.

١١٩ - ونظراً لأن الحكومة تواجه ضغطاً مالياً كبيراً، فقد حاولت أيضاً الحصول على موارد إضافية من قطاع الكاكاو في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتم جمع نحو ٢٠ مليون دولار بفرض ضريبة مقدماً على محصول الكاكاو للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتم هذا الاتفاق سراً، ولكن الفريق حصل على نسخة من أحد العقود (انظر المرفق السادس). ولا تُعرف الجهة التي تخصص لها هذه الأموال.

١٢٠ - وكشفت مراجعة لحسابات قطاع الكاكاو أجرتها المفوضية الأوروبية ونشرتها في شباط/فبراير ٢٠٠٥ تحويل مبلغ ٢٠ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى مكتب الرئيس من أجل "نفقات سيادية" بواسطة وكالات شبه مالية. وطبقاً لمراجعة الحسابات التي أجرتها المفوضية الأوروبية، فقد حصلت الوكالات شبه المالية في الفترة من تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على مبلغ يتراوح بين ٣٠٢ و ٣٤٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من خلال الضرائب المفروضة على البن والكافو. كما حصلت هذه الوكالات على ١٠٠ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٢١ - وظل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدعوان بانتظام إلى تحقيق الشفافية في قطاع الكافو. كما طالبا بإلغاء الوكالات شبه المالية التي تقوم بتوجيه الأموال خارج حسابات الميزانية. وأرسل رئيس الوزراء باني في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ منشورا إلى هذه الوكالات لكشف حساباتها.

١٢٢ - وحاول الفريق الاجتماع بهذه الوكالات في أبيدجان دون نجاح يُذكر. وكان الفريق قد اجتمع في النهاية بصندوق تنمية أنشطة منتجي البن والكافو، ولكن لم يستطع الحصول على معلومات تتعلق بأنشطته بما في ذلك معلومات عن الإيرادات والنفقات. ولم يستجب صندوق التنظيم والمراقبة لطلب الفريق بشأن الاجتماع.

جيم - تهريب الكافو والبن إلى غانا وتوغو

١٢٣ - تتميز حدود كوت ديفوار بسهولة اختراقها ولذا يسهل التهريب عبرها. وقد سبق أن وثق الفريق تهريب كميات كبيرة من الكافو إلى غانا وتوغو (انظر S/2005/699). وأجرى الفريق في اجتماعه مع القائد السياسي للقوات الجديدة غيوم سورو وقيادته في بواكي في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ مناقشة متعمقة لاقتصاد القوات الجديدة. وطبقا لما قاله غيوم سورو، فإن المصدر الرئيسي لدخل القوات الجديدة هي الضرائب المفروضة على النقل والسلع. وأكد سورو أن الضريبة البالغة ١٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية للكيلو المفروضة على البن والكافو تقل عن المعدلات التي تفرضها الحكومة، وذلك حتى تكون تنافسية. ويتم تصدير المحصولين عن طريق غينيا وغانا وتوغو.

١٢٤ - وأكد سورو أن القوات الجديدة تحتاج لإطعام جنودها بواسطة هذه الأموال وأن القوات أنشأت في عام ٢٠٠٦ مكتبا للضرائب أطلقت عليه "المكتب المركزي" يقوم بصرف الأموال المتحصل عليها على المشاريع الاجتماعية.

١٢٥ - واستمر هذا النمط من التجارة في عام ٢٠٠٦ بالرغم مما يبدو من تقلص حجم الكافو الإيفواري المهرب إلى غانا. وذكر مجلس غانا للكافو في رسالة وجهها إلى الفريق في تموز/يوليه ٢٠٠٦ أنه خصص ١٢ مركبة مدفوعة بالعجلات الأربع لقوات غانا المسلحة وأنه واصل دفع علاوات شهرية لدعم عمليات مكافحة التهريب بهدف منع وصول المحصول

إلى غانا. وذكر مجلس الكاكاو أيضا أن زيادة العائدات في غانا على مدى السنوات الأربعة الماضية تعزى أساسا إلى تحسن الممارسات المتعلقة بإنتاج المحاصيل ورشّ المحاصيل.

الجدول ٤

إنتاج الكاكاو في غانا وتوغو (بالأطنان)

سنة الإنتاج	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠٠٦
غانا	٤٩٦ ٨٠٠	٧٣٧ ٠٠٠	٥٩٩ ٣٠٠	٦٢٠ ٠٠٠
توغو	٧٩ ٠٠٠	٢١ ٧٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠

المصدر: المنظمة العالمية للكاكاو.

١٢٦ - وبالرغم مما يبدو من انخفاض عدد عمليات التهريب عن طريق غانا، فإن ذلك لا ينطبق على توغو مثلما يبيّن الجدول استنادا إلى الأرقام المقدمة من المنظمة العالمية للكاكاو. وعلى العكس من الكاكاو، فإن إنتاج البن في كوت ديفوار تأثر بشكل كبير بسبب النزاع وبسبب تدني الأسعار الدولية. ويُصدّر البن الذي يتم إنتاجه في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة ومنطقة الثقة إلى توغو عن طريق بوركينا فاسو في الغالب. وتشير أرقام الإنتاج في توغو إلى زيادة كبيرة منذ بدء الأزمة الإيفوارية.

الجدول ٥

إنتاج البن في كوت ديفوار وتوغو (بالأطنان)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
كوت ديفوار	٣ ١٤٥	٢ ٦٨٩	١ ٧٥٠	٢ ٥٠٠
توغو	٦٨	١٤٤	١٦٦	١٦٨

المصدر: المنظمة العالمية للكاكاو.

دال - الذهب

١٢٧ - أدى النزاع إلى الوقف التام تقريبا لعمليات استخراج الذهب وأنشطة التعدين، إلا أن الوضع تغير في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بسبب زيادة الاستقرار وارتفاع أسعار الذهب في الأسواق الدولية. وينفذ عدد من شركات التعدين الصغيرة أنشطة في كوت ديفوار من بينها راند جولد وكلاف جولد (Randgold and Cluff Gold).

الإطار ٣

إيتي: إنتاج الذهب في بيئة مضطربة

تسعى السلطات المحلية في جميع أنحاء كوت ديفوار إلى تثبيط همة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في التفتيش عن الأصول ذات الأهمية الاقتصادية. وظلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تحاول باستمرار الوصول إلى منجم إيتي، بما في ذلك محاولتها التي جرت في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ لإجراء تفتيش على الحظر، ولكن الكولونيل ألاكواكو ليون ظل يرفض ذلك باستمرار. ولم يُسمح إلا بعملية تفتيش واحدة لموقع يقع خارج نطاق المنجم بالقرب من قرية إيتي. وحصل الفريق، بدعم من شركة مناجم إيتي، على إذن من الكولونيل ألاكواكو وقام بتفتيش الموقع في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ولم يلاحظ شيئا يدعو للشبهة.

ويقع منجم إيتي للذهب بالقرب من داناني إلى الجنوب من منطقة الثقة. وهو موقع لعملية استخراج مكشوفة ويعتبر حاليا أكبر منجم للذهب في البلاد تديره شركة مناجم إيتي. وبلغ حجم إنتاج المنجم ٣٣٥ ١ كيلوغراما في عام ٢٠٠٥ وهو ينتج ١٢٠ كيلوغراما من الذهب في الشهر. ويتم تذويب الذهب المنتج في الموقع ويُنقل بواسطة طائرة عمودية مستأجرة مرتين في الشهر إلى أبيدجان ومن هناك إلى سويسرا لمعالجته.

وكان التنافس شديدا من أجل السيطرة على المنجم أثناء النزاع الإيفواري. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تم الاستيلاء على منجم إيتي بواسطة الحركة الشعبية الإيفوارية للغرب الكبير (وهي جزء من القوات الجديدة) وتم نهب محتوياته التي اشتملت على ٢٧ كيلوغراما من الذهب كان قد تم إنتاجها للتو. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، استعادت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار المنجم واستأنفت الإنتاج في كانون الأول/ديسمبر. وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، هاجم فصيل من القوات الجديدة بمساعدة من الليبريين قرية إيتي، ولكن تم دحره سريعا وتم إرسال طائرة عمودية من طراز Mi-24 Hind تابعة للقوات الجوية لكوت ديفوار لتنفيذ عملية انتقامية إلى الشمال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حاولت القوات الجديدة التحرك مرة أخرى إلى الجنوب صوب المنجم، ولكنها فشلت في الوصول إليه.

وبنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تسلمت قوات الدرك المسؤولية عن حماية المنجم من قادة القوات المسلحة الوطنية. وتقدم الشركة دعما لوجستيا مقابل توفير الأمن، ولكنها تسعى إلى إنشاء القوة الأمنية الخاصة بها. وعلى سبيل المثال، عرقل الدرك إنتاج

المنجم في شباط/فبراير ٢٠٠٦ لأنه طلب من الحكومة دفع بدل حرب. واستغرق حل هذا النزاع أربعة أيام.

ونظرا لسوء حالة الطرق، يتم توصيل الإمدادات إلى منجم إيتي من خلال الطرق التي تمر عبر المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة. ومن أجل توصيل إمدادات شركة المنجم دون إعاقة، فقد ظلت تدفع للقوات الجديدة ١,٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية شهريا من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بالإضافة إلى ٧٥ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية عن كل شاحنة. وتم الاتفاق على دفع ٥٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية عن كل شاحنة بعد التفاوض من جديد مع قيادة القوات الجديدة في مان.

١٢٨ - وتحتاج هذه المناجم لاستثمار كبير. وذكرت شركة راند غولد أنه بالرغم من أنها تعمل في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة بالقرب من كوروهوغو، فإنها لا تدفع ضريبة نظرا لوجود رغبة على المدى الطويل لدى كل من الحكومة وقيادة القوات الجديدة في الاستثمار الصناعي. ويتعارض ذلك جذريا مع ملاحظة الفريق لإنتاج الماس في سيجيلا مثلما تأتي مناقشته فيما يلي. ولا يتلاءم الذهب في كوت ديفوار مع عمليات الإنتاج الحرفي ويتطلب استثمارا ماليا كبيرا وتكنولوجيا ضخمة، وهو ما يتعدى الطاقة الحالية المتاحة للقوات الجديدة، وإن كانت هناك بعض المواقع الصغيرة لإنتاج الذهب الغريني بكميات ضئيلة تنتشر عبر المنطقة التي تسيطر عليها هذه القوات.

ثامنا - الحظر على الماس

١٢٩ - فرض قرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥) حظرا على تصدير الماس من كوت ديفوار. وأكد فريق الخبراء في تقريره (S/2005/699 و S/2006/204) أن الماس يعتبر مصدرا مهما لإيرادات القوات الجديدة. ويقدم الفريق فيما يلي توثيقا للكيفية التي يدخل بها الماس الإيفواري سلسلة الإمدادات الدولية رغم الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة.

١٣٠ - والتقى الفريق في بواكي في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بالقائد السياسي للقوات الجديدة غيوم سورو وقيادته وناقش بالتفصيل الحظر على الماس. وطبقا لسورو، فإن القوات الجديدة لا تحي منافع مباشرة من إنتاج الماس ولا تتوفر لها معلومات واسعة عن الحظر المفروض على الماس والنظام الدولي لتجارة الماس. وعرض إيفاد وفد رفيع المستوى إلى مناطق الماس الموجودة حول سيغويلا لتقييم الكيفية التي يمكن أن تساعد بها القوات الجديدة في تنفيذ الحظر على تصدير الماس وطلب إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مراقبة هذه البعثة.

وأعربت قيادة القوات الجديدة أيضا عن قلقها بشأن الأثر الإنساني المترتب بالنسبة للضحايا في مناطق الماس وسألت الفريق عن كيفية الحصول على المساعدة لتخفيف معاناة السكان المدنيين. وأوصى الفريق بمناقشة هذه المسألة مع لجنة مجلس الأمن.

١٣١ - ويمثل التحقيق في الامتثال للحظر على الماس أولوية رئيسية للفريق. والتقى الفريق بفريق كيمبرلي العامل المعني بكوت ديفوار ونفذا مهمة ميدانية مشتركة إلى مناطق الماس في كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لتقييم حجم الإنتاج الحالي وحجم الصادرات غير المشروعة من كوت ديفوار.

١٣٢ - واختارت هذه البعثة قرى سيغويلا وغوفي وديارابانا وتوبابوكو وتورتيا للتحقيق في عمليات التعدين الغريني الحرفي المستمرة.

١٣٣ - واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها الفريق في عام ٢٠٠٥، أجرت هذه البعثة المشتركة مسحاً جويًا لتورتيا وسيغويلا لوضع خريطة بمختلف مكامن الماس وإجراء تفتيش أرضي بعد ذلك في سيغويلا وبوبي وديارابانا وتوبابوكو. ولضمان الوصول إلى مواقع الماس دون اعتراض، حصل الفريق على الإذن اللازم من قيادة القوات الجديدة. وقبل إجراء عمليات التفتيش الأرضية، التقى الفريق المشترك بقائد المنطقة كوني زكريا (كومزون) في سيغويلا لشرح المهمة.

ألف - سد بوبي

١٣٤ - تمت ملاحظة نشاط التعدين المنظم عند سد بوبي لأول مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عندما بدأ الاتحاد الأوروبي استطلاعا عن طريق الساتل بناء عن طلب عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. وتم تأكيد هذه النتائج بواسطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تموز/يوليه ٢٠٠٥ عندما قام الفريق بزيارة سيغويلا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، لاحظت البعثة المشتركة وجود تعدين حرفي مكثف. وكان وجود حفرة ضخمة مفتوحة يفسر في السابق على أنه نتيجة تعدين ميكانيكي. إلا أن الفريق المشترك لاحظ عدم وجود آلات ثقيلة لإزالة التربة. وأكدت زيارة الفريق أن العمل هو نتيجة تعدين منظم باستخدام المجرفات والمعاول ومضخات المياه الصغيرة العاملة بالبتروول. ولم يلاحظ وجود معدات ثقيلة في الموقع، كما لم توجد مهارات جيولوجية أو هندسية تعدينية بخلاف عمال التعدين ذوي الخبرة من الحرفيين.

الصورة ٤: سد بوبي



المصدر: مجموعة الخبراء ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

١٣٥ - كان جنود القوات الجديدة يسيطرون على جميع النشاط التعديني عند زيارة الفريق المشترك للموقع. ويقع بالقرب من سد بوبي معسكر تعديني للعمال ومخيم عسكري يأوي ٥٠ جنديا على الأقل من أفراد القوات الجديدة. وطبقا للأمين العام للقوات الجديدة، فإن هذا النشاط الأمني يُقصد به حماية عمال الماس من التزاعاات المحلية بشأن الماس الذي يقومون باستخراجه. ويبدو أن ما لاحظته الفريق هو عملية عسكرية منظمة للإنتاج تسيطر عليها القوات الجديدة.

الصورة رقم ٥: معسكر بالقرب من سد بوبي



المصدر: فريق الخبراء، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

باء - بوبي وديارابانا وتوبابوكو

١٣٦ - لاحظ الفريق المشترك أن أنشطة استخراج الماس بالطرق الحرفية في ازدياد، وعلى الأخص في رواسب قاع النهر حول سد بوبي على طول نهر ليغبو وروافده الأصغر. كما لاحظ الفريق أثناء رحلته وجود أنشطة أخرى لاستخراج الماس بالطرق الحرفية في المنطقة الممتدة بين شمال وشرق ديارابانا، وإلى الغرب من توبابوكو.

جيم - تورتيا

١٣٧ - وإلى الشمال الشرقي من سيغويلا بنحو ١٥٠ كيلومترا، تنشط عملية أخرى لاستخراج الماس. وتورتيا معروفة بأنها مصدر لإنتاج قطع الماس الصغيرة التي تتراوح جودتها بين الجيدة والممتازة، وهي تشبه في ذلك إلى حد كبير الماس المستخرج من غانا. ولاحظ الفريق المشترك أثناء تحليقه بالطائرة المروحية فوق المنطقة نشاطا محدودا للغاية لاستخراج الماس من قاع الأنهار في المنطقة الواقعة جنوب شرقي المدينة.

دال - حساب الإنتاج الجاري

١٣٨ - وحصل الفريق على تقرير تقني من فريق كمبرلي العامل في أعقاب البعثة المشتركة، وهو ما ساعد الفريق على تقدير طاقة الإنتاج الكلي وقيمه.

الجدول ٦

إنتاج الماس في سيغويلا وتورتيا

سيغويلا

بوبي

الرواسب الغرينية على السد

الطول	العرض	العمق	استخراج الماس	أدنى وأقصى إنتاج بالقيوط
٢٥٠ م	١٠ أمتار	٢ متر	%٩٩	٤٥ ٠٠٠

السد

الطول	العرض	العمق	الموقع	%	القيمة
٢٠٥ أمتار	٢-١ متر	٢٠ مترا	الموقع ١	%٩٩	١٢ ٠٠٠-٦ ٠٠٠
			الموقع ٢	%٩٠	١٠ ٨٠٠-٥ ٤٠٠
			الموقع ٣	%٨٠	٩ ٦٠٠-٤ ٨٠٠
			الموقع ٤	%٧٠	٨ ٤٠٠-٤ ٢٠٠
			القاع	%٦٠	٧ ٢٠٠-٣ ٦٠٠

المناطق الغرينية

١٥٨ ٦٤٠ متر مربع	١٩ ٢٥٠-٥٧ ٦١٤
------------------	---------------

المناطق الاستكشافية

٦٧٦ ٣٩٣ متر مربع	١١ ٨١٠-٣٥ ٤٣١
------------------	---------------

ديارابانا

المناطق السطحية التي بها نشاط تعديني فعلي

٥٠ ٠٠٠ متر مربع	١ ٥٠٠-٤ ٥٠٠
-----------------	-------------

توبابوكو

المناطق السطحية التي بها نشاط تعديني فعلي

٣ ٠٠٠

تورتيا

المناطق السطحية التي بها نشاط تعديني فعلي

١٠ ٠٠٠-٢٠ ٠٠٠

المجموع

١١٤ ٥١٥-٢١٣ ٥٤٥

المصدر: الفريق العامل لعملية كمبرلي لإصدار الشهادات.

١٣٩ - من الصعب حساب ناتج طاقة الإنتاج الكلي. فبالنسبة لسد بوبي، لا يمكن القيام بأكثر من تقدير محتوى الماس في كل طن بالإضافة إلى كفاءة استخراج الماس. فالناتج من الرواسب الغرينية قدر على أساس مساحة السطح وعدد العمال. ومع استخدام الحد الأدنى للسعر المتوسط قبل نشوب الصراع وهو ٨٠ دولارا للقيراط، والحد الأقصى وهو ١١٠ دولارا للقيراط، نستطيع أن نقدر إجمالي الإيرادات سنويا من إنتاج الماس في كوت ديفوار بما يتراوح بين ٢٠٠ ١٦١ ٩ دولار و ٩٥٠ ٤٨٩ ٢٣ دولارا.

هاء - تجار الماس في سيغويلا والصادرات غير المشروعة

١٤٠ - استطاع الفريق - بالتنسيق مع شرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين - أن يحدد أهم تجار الماس في سيغويلا. وقد عُقدت بعض المقابلات مع هؤلاء التجار في منزل كومزوني زكريا في حضوره.

١٤١ - **سيكا كوليبالي** - وهو من مواليد ٦ آب/أغسطس ١٩٦٣ ويحمل جواز سفر من جمهورية مالي (انظر المرفق السابع). وهو معروف بأنه أكبر مشتر للماس الخام الجيد الكبير الحجم. ويملك فيلا فاخرة بجوار موقع فريق بعثة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في سيغويلا. ويدير الفيلا أحد أقاربه الذي أبلغ الفريق أن السيد كوليبالي قد غادر سيغويلا بعد وقت قصير من نشوب الصراع في عام ٢٠٠٣. ويعيش السيد كوليبالي في باماكو (مالي) ولكنه ما زال يحتفظ "بممثلين" له يمدونه بصورة منتظمة بالماس من سيغويلا. وعندما قام الفريق بزيارة مالي، استطاع أن يعثر على مكتبه في مبنى ABK في باماكو، وإن كان لم يعثر على مكتبه على وجه الدقة إلا عندما سأل السكان عن سيكا "تاجر الماس".

١٤٢ - وعند اللقاء الفريق بالسيد كوليبالي، أكد أنه قبل نشوب الصراع في كوت ديفوار، كان هو واحدا من أكبر تجار الماس، ولكنه انتقل إلى مالي وأغلق نشاطه في تجارة الماس في سيغويلا. وأصبح الآن يدير شركة زراعية يُطلق عليها اسم S.I.A.M في باماكو. وقال السيد كوليبالي إنه يحتفظ بصلاته مع العديد من شركات الماس في انتويرب (بلجيكا) ولكنه لا يورد لها شيئا. كما أكد كوليبالي أنه في شباط/فبراير ٢٠٠٦، سافر إلى بلجيكا (انتويرب) للعلاج، وعرض على الفريق إيصالا بموعد مع طبيب أسنان في انتويرب. كما اعترف بأنه زار بعض شركات الماس في انتويرب زيارات قصيرة أثناء تلك الزيارة التي قام بها في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦.

١٤٣ - وحصل الفريق على تفاصيل سفريات كوليبالي، التي بينت أنه سافر في أعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ست مرات بين باماكو وبروكسل. وخلال هذه الزيارات، أقام السيد كوليبالي فترات تتراوح بين ٥ أيام و ١٥ يوما في بلجيكا. كما حصل الفريق على

تفاصيل سفرياته في آب/أغسطس ٢٠٠٤، ونيسان/أبريل ٢٠٠٥، وتموز/يوليه ٢٠٠٥، وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وشباط/فبراير ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٧. وعندما قدم طلبا للحصول على تأشيرة دخول شينغن، كتب في طلبه أن وجهته النهائية هي بلجيكا، وأنه يملك شقة في أنتويرب. وكان العنوان فيما يبدو هو منزل خاص لمدير إحدى شركات الماس في أنتويرب.

١٤٤ - واعترفت وزارة الشؤون الخارجية ووزارة المناجم في باماكو للفريق بأتهما مدركتان أن هناك سوقا غير رسمية للماس غير المشروع ينظمها بعض الأفراد، بيد أن من الصعب عليهما مراقبة هذه السوق. وحتى الآن، لم يُقبض على أي شخص في مطار باماكو بتهمة تهريب ماس خام. كما أن سياكا كوليبالي ليس معروفا للسلطات في مالي كتاجر ماس.

١٤٥ - **سيكو سيديبي** - وهو من مواليد ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ ويحمل الجنسية الإيفوارية (انظر المرفق الثامن). ومعروف على نطاق واسع باسم "سيكو نيانغادو" أو "سيكو الصغير" ويعتبر واحدا من أهم التجار في سيغويلا. وقد التقى الفريق مع السيد سيديبي في سيغويلا حيث اعترف بأنه لا يزال يشتري الماس الخام من السوق المحلية، ولو بكميات أقل من تلك التي كان يشتريها قبل نشوب الصراع. وأبلغ سيديبي الفريق بأنه يحتفظ "بمخزون" من هذا الماس في خزانة في أبيدجان، ولكنه ليس مستعدا لترتيب تفتيش بمعرفة الفريق لهذه الخزانة. كما أبلغ الفريق أنه كان يشحن الماس قصرا إلى بلجيكا قبل نشوب الصراع.

١٤٦ - وأثناء الزيارة التي قام بها الفريق إلى بلجيكا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حصل الفريق على معلومات من فرقة الشرطة الاتحادية الخاصة بالماس في أنتويرب عن التحقيقات التي أجرتها عن استيراد الماس الإيفواري بصورة غير مشروعة إلى بلجيكا. وتبين أن الشرطة الاتحادية تعرف السيد سيديبي بحكم اتصاله الوثيق بالعديد من شركات الماس الموجودة في أنتويرب.

١٤٧ - **موري كاللون** - وهو من مواليد ١٠ نيسان/أبريل ١٩٦١ ويحمل الجنسية البلجيكية منذ عام ١٩٩٧ وإن كان من مواليد سيراليون (كينياما). ويعيش السيد كاللون في منزل في سيغويلا، ولكن زوجته وأولاده يعيشون في بلجيكا (أنتويرب). وخلال المقابلة التي أجراها الفريق معه، اعترف بأنه تعامل في الماس قبل نشوب الصراع وأنه عمل مع العديد من شركات الماس الموجودة في أنتويرب. كما أبلغ الفريق بأنه تم استجوابه بمعرفة الشرطة الاتحادية في بلجيكا في عام ٢٠٠٥ بشأن تحقيق جنائي يرتبط بأحداث شركة الماس في أنتويرب. وله أقارب كثيرون معروفون بأنهم يهربون الماس الخام بين أفريقيا وبلجيكا.

١٤٨ - **عبدول كامارا** - لا توجد معلومات عنه. وقد زار الفريق مكتبه مرتين في سيغويلا ولكنه لم ينجح في مقابلته. وأثناء الزيارة الثانية كان هناك بعض عمال النظافة يقومون بتنظيف المكتب، واستطاع الفريق أن يري المكتب من الداخل. وكان مجهزا تجهيزا تاما لشراء الماس، وبه العديد من المقاعد لانتظار العملاء المحتملين.

١٤٩ - وفيما عدا عبدول كامارا، فإن جميع الأفراد السابق ذكرهم اعترفوا للفريق بأنهم على دراية تامة بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الماس المستخرج من كوت ديفوار، وأن تصدير هذا الماس هو عمل غير مشروع. ويعتقد الفريق أن لديه أدلة موثوق بها على أن سياكا كوليبالي وسيكو سيببيدي ينتهكان العقوبات المفروضة على تصدير الماس الخام الإيفواري. فما زال هذان الشخصان على علاقة بالسماصرة البلجيكيين المتخصصين في الماس الإيفواري قبل نشوب الصراع ثم نقلوا مكاتبهم إلى غانا في عام ٢٠٠٣ لشراء الماس. وهوية هذين الشخصين البلجيكيين معروفة للفريق، ولكنهما لم يذكر في تقاريره بسبب التحقيق القضائي الجاري في بلجيكا بشأن انتهاكهم المحتمل لقرار مجلس الأمن ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

واو - غانا

١٥٠ - انتقل أغلب تجار الماس الإيفواري الرئيسيين إلى غانا في أعقاب نشوب الصراع. وفي عام ٢٠٠٣، أصبحت غانا هي الأخرى داخلة في عملية كيمبرلي.

١٥١ - تشرف شركة تسويق المعادن الثمينة المحدودة Precious Minerals Marketing Company Ltd. (PMMC) على تجارة الماس في غانا، وهي مؤسسة مملوكة للحكومة بالكامل، وتعمل تحت إدارة وزارة الأراضي والغابات والمناجم. وهذه الشركة مسؤولة عن تسويق الماس الخام الذي تنتجه غانا. ولا بد لأي شركة أجنبية تريد الاتجار في الماس المستخرج من غانا أن تستخدم شركة تسويق المعادن الثمينة هذه. وتحصل هذه الشركات على رخصة شركة مشترية، وتعطى مكتبا في مبنى شركة تسويق المعادن الثمينة في أكرا. وتتم جميع عمليات شراء الماس داخل هذا المكتب، كما تصدر شركة التسويق هذه اتفاقات وكالات مرخص لها بالشراء للمواطنين الغانيين الذين يسمح لهم قانونا بشراء الماس الخام داخل مناطق تعدينه في البلد، وإن كان يتعين عليهم تقديم هذا الماس إلى الشركة المشترية المرخص لها في أكرا.

١٥٢ - والأموال التي يشتري بها الماس في غانا تحول من مصرف الشركة الحاصلة على الترخيص إلى حساب شركة تسويق المعادن الثمينة في مصرف غانا، قبل بدء عملية الشراء. ولا يجوز شراء الماس نقدا بصورة مباشرة. وتتم عمليات تصدير الماس الخام المشترى بمعرفة شركة التسويق، عندما تطلب الشركة الحاصلة على الترخيص ذلك، إلى عنوان محدد في الخارج تعطيه لها الشركة الحاصلة على الترخيص. ولا بد من تسديد ثمن الماس المشترى قبل

شحنه، بينما تقوم شركة التسويق بإدارة عملية التصدير وتوثيقها. ويتولى خبراء التثمين في شركة التسويق تقييم قيمة شحنة الماس قبل خروجها من البلد، للتحقق من متوسط سعرها وفحص الماس الممول للصرع.

١٥٣ - وفي غانا، يستخرج الماس بمعرفة شركة غانا كونسوليديتد دايموندز المحدودة Ghana Consolidated Diamonds Ltd. (GCD)، وهي شركة مملوكة للدولة. وقد تراجع إنتاج هذه الشركة بشكل هائل، ليصل الآن إلى أقل من ١٠ في المائة من مجموع إنتاج غانا. وتقوم هذه الشركة ببيع مناطق محددة لاستغلالها إلى من يعرفون بالمساعدين، وهم من صغار المشغلين الذين يبيعون ما يستخرجونه من ماس إلى هذه الشركة. وتنتشر عمليات استخراج الماس الصغيرة بالطرق الحرفية بواسطة الأفراد، حتى أنها أصبحت الآن أهم مصدر للماس الخام في غانا، وتصدر لجنة المعادن في غانا تراخيص التعدين. وتنتج أكواتيا ما يقرب من ٩٠ في المائة من إنتاج غانا. وهناك مناطق لإنتاج أصغر في تاركوا وحول نهر فولتا بالقرب من الحدود مع توغو.

زاي - البيانات وتحليلها

١٥٤ - قام الفريق بزيارة شركة تسويق المعادن الثمينة في أكرا في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ لمعرفة أرقام إنتاج الماس الخام في غانا منذ عام ٢٠٠٠، وأرقام تصدير هذا الخام منذ عام ٢٠٠٠، وقائمة حديثة بالشركات المرخص لها في أكرا، وكذلك قائمة بجميع الوكالات المشتركة المرخص لها في غانا منذ عام ٢٠٠٣.

الجدول ٧

صادرات غانا			
السنة	الحجم بالقيراط	القيمة بدولارات الولايات المتحدة	متوسط سعر القيراط بدولارات الولايات المتحدة
٢٠٠٠	٦٢٦ ٨٤٠,٠٠	١٠ ٦٣٠ ٠٠٠,٠٠	١٦,٩٥
٢٠٠١	٨٧٠ ٤٩٠,٠٠	١٨ ٥١٠ ٠٠٠,٠٠	٢١,٢٦
٢٠٠٢	٩٦٩ ١٢٠,٠٠	٢٠ ٢٤٠ ٠٠٠,٠٠	٢٠,٨٨
٢٠٠٣	٩١٦ ٦٨٨,٤٣	٢١ ٧٨١ ٨١٣,٥١	٢٣,٧٦
٢٠٠٤	٩٢٠ ٢٧٥,٢٤	٢٦ ٣٢٣ ٠٨٣,٦٦	٢٨,٦٠
٢٠٠٥	١ ٠١٣ ٦١٥,٧٨	٣٣ ٨٧٨ ١٤٥,٣٢	٣٣,٤٢
٢٠٠٦ (الربع الأول)	٣١٦ ٦٢٦,٠٢	١٠ ٥٢٤ ٢٢٩,٩٢	٣٣,٢٣

المصدر: عملية كمبرلي لإصدار الشهادات، وشركة تسويق المعادن الثمينة، ولجنة غانا للمعادن، وشركة غانا المحدودة للماس.

١٥٥ - وطبقا للأرقام المذكورة أعلاه، فإن صادرات غانا من الماس شهدت تحولا هائلا فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. فقد زادت الصادرات بنسبة ٦٠ في المائة، مع حدوث زيادة بنسبة ٢١٠ في المائة في قيمة هذه الصادرات، وزيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في متوسط سعر القيراط.

١٥٦ - وبناء على لجنة المعادن في غانا، فإن الإنتاج منذ عام ١٩٨٠ كان دون المليون قيراط. وفي عام ٢٠٠٥، قفز الإنتاج مرة أخرى إلى أكثر من مليون قيراط، وهو أمر مثير للدهشة لأن الماس ليس مصدرا متجددا، وكان النمط المتوقع هو انخفاض تدريجي نظرا لعدم اكتشاف مناطق جديدة للإنتاج. وقد أكد مدير شركة غانا للماس للفريق أن إنتاج الشركة قد انخفض بسبب نضوب احتياطيات منطقة أكواتيا، وتدهور المعدات الميكنة ومن الصعب تخيل أن مستويات إنتاج حربي التعدين لا تتأثر بنضوب ترسيباته.

١٥٧ - ويعتقد الفريق أن الماس القادم من ليبيريا (الذي ينطبق عليه حظر مجلس الأمن منذ أيار/مايو ٢٠٠١) ومن كوت ديفوار التي تعاني من الصراعات منذ أواخر عام ٢٠٠٢، يعطي تفسيراً أفضل لزيادة أرقام صادرات الماس من غانا.

١٥٨ - وكانت الزيادة في القيمة الإجمالية وفي متوسط سعر القيراط هائلة. وطبقا لما جاء في كتيب وزعته شركة تسويق المعادن الثمينة، فإن الماس المستخرج من غانا يوصف بأنه صغير الحجم عادة وهو صناعي في أغلبه، وتتراوح نسبته من الأحجار الكريمة التي تستخدم في صنع المجوهرات بين ١٠ في المائة و ١٥ في المائة فقط. فالماس بوزن قيراط فما فوق الذي يعتبر أحجارا كريمة، نادر جدا وقد لا يتوافر بكميات تجارية. ومن شأن هذا أن يجعل تهريبه وغسيل الأحجار الكريمة ذات النوعية الجيدة من البلدان المجاورة أمرا صعبا نسبيا. والتفسير المعقول للزيادة في قيمة الماس الغاني يمكن أن يكون في دخول ماس إيفواري خام إلى سوق غانا، نظرا لأنه مماثل في الحجم وإن كان أعلى في الجودة، وبالتالي في القيمة.

١٥٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، اجتمع الفريق مرة أخرى مع ممثلي شركة تسويق المعادن الثمينة لمناقشة احتمال أن تكون سلسلة إمداد ماس غانا قد تسلسل إليها كمية من الماس المتنازع عليه من الدول المفروض عليها حظر تصدير الماس. وقد ردت الشركة بأنها لا تعتقد أن الفساد قد تسرب إلى نظامها بكميات من الماس من مصادر أخرى، وإن اعترفت بأنها لا تستطيع أن تثبت أن نظامها غير قابل للاختراق. وأبلغت الفريق أن الزيادة في حجم الإنتاج وقيمتها، يرجعان إلى أن ماس غانا الذي كان يهرب من قبل إلى كوت ديفوار ظل باقيا في غانا في أعقاب الصراع الذي تشهده كوت ديفوار. كما أشارت شركة تسويق المعادن الثمينة إلى تطبيق نظام التحويلات المصرفية عن طريق مصرف غانا لتسديد القيمة إلى

المشتريين المحليين بالعملية المحلية لتشجيعهم على التصدير عن طريق الشركة (لأنهم لا يخسرون أموالاً نتيجة سعر التحويل). كما أعربت الشركة عن اعتقادها بأن نظام السوق الحرة ساهم في أن يحصل المشترون على أسعار أعلى لماسهم.

١٦٠ - وتعتمد شركة تسويق المعادن الثمينة على موظفي التقييم لتفتيش السلع قبل مغادرتها غانا للتأكد من خلوها من الماس الممول للصراعات، وأبلغت الفريق أن موظفي التقييم التابعين لها أبلغوا عن خمسة شحنات من مصادر مشبوهة منذ عام ٢٠٠٣. واختارت شركة تسويق المعادن الثمينة ألا تتحقق في هذه الشحنات المشبوهة وأعادت كل الماس إلى أصحابه. ولم تقدم تقارير عن ذلك ولم تتخذ إجراءات أخرى، بالرغم من وجود خطر كبير في احتمال أن يعود الماس الممول للصراعات إلى سلسلة إمدادات الماس.

١٦١ - ويعتقد الفريق أن سلسلة إمدادات الماس الغاني ضعيفة للغاية وعرضة للاختراق بأنواع الماس من مصادر أخرى للأسباب التالية:

- نظام الرقابة الداخلية في غانا على الوكالات المرخصة لمشتري الماس غير فعال إلى حد بعيد. وسجلت شركة تسويق المعادن الثمينة أسماء ١٩ مشترياً فقط (انظر المرفق التاسع). وخلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥ قام ما متوسطه ٧٠ مشترياً سنوياً ببيع الماس الخام "رسمياً" للوكالات المرخصة لمشتري الماس. (انظر المرفق العاشر). ومن الأمور التي تستعصي على الفهم أن تسمح شركة تسويق المعادن الثمينة لأشخاص غير مرخص لهم ببيع آلاف القيراطات من الماس الخام دون ترخيص من الوكالات المرخصة لمشتري الماس. ولعله من الأصعب كذلك فهم عدم قدرة شركة تسويق المعادن الثمينة على المطالبة بمبلغ ٢٠٠ دولار مستحق لها (رسم ترخيص الوكالة المرخصة لمشتري الماس) من هؤلاء البائعين علماً أن بعضهم يحصلون على مئات الآلاف من الدولارات من خلال نظام المعاملات المالية لشركة تسويق المعادن الثمينة.

- وفقاً لرئيس مفتشي المناجم التابع للجنة الغانية للموارد المعدنية، لا تتوفر تقديرات موثوقة لإنتاج الماس جيولوجياً في غانا. ويبدو أن بيانات الإنتاج مبنية على أساس بيانات الصادرات المقدمة من شركة تسويق المعادن الثمينة، بدلاً من أن تكون مستندة إلى مصادر مستقلة لبيانات تجمع من مواقع التعدين في غانا. وهذا دليل آخر على وجود خلل في الضوابط الداخلية، نظراً إلى أنه ما لم يتم تسجيل الإنتاج في مصدره بصور مستقلة، يتعذر استخدام البيانات الإحصائية للتحقق من أن الصادرات الغانية مستمدة من الإنتاج الغاني. وقام الفريق بزيارتين إلى أكواتيا،

وسوقها المسماة "السوق البلجيكية" للماس. وأثناء الزيارة عرض على الفريق ماس خام للبيع. غير أن الباعة لم يتمكنوا من إبراز أي رخصة صالحة لتعدين الماس أو لشراؤه.

- نقل مشترو الماس الخام الكبار في كوت ديفوار أعمالهم التجارية إلى غانا في أعقاب تفجر الصراع في كوت ديفوار. ومنذ عام ٢٠٠٣، تمكن سمساران بلجيكيان لشركتين تجاريتين مقرهما في أنتويرب، من أن يصبحا أكبر مصدرين للماس الخام الغاني. وحصل الفريق على معلومات من الشرطة الاتحادية في أنتويرب تفيد بأن أحد البلجيكين، على الأقل، بقيت له اتصالات هاتفية منتظمة بأرقام كثيرة في كوت ديفوار. ووجدت وثائق إثبات ضمن وثائق شركتي الماس المذكورتين في أنتويرب تتصل مباشرة بالوكلاء الرئيسيين في سيجيلا، مثل سيكا كوليبالي و سيكو سيدي. وأثناء مقابلة للفريق في غانا، ذكر أحد السمسارين البلجيكين أنه شاهد وكلاء للماس من كوت ديفوار، حول شركة تسويق المعادن الثمينة في أكرا، في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ولكنه أنكر أنه اشترى شيئاً منهم.

١٦٢ - وأثناء زيارة الفريق إلى إسرائيل، لاحظ الفريق نمطا مماثلاً لشركة ماس إسرائيلية كانت تتعامل بالسلع الآفورية قبل الصراع، ثم نقلت أعمالها التجارية إلى غانا بعد اندلاع الحرب في كوت ديفوار. وأخبر مدير شركة الماس الإسرائيلية الفريق أنه يستورد السلع الآن من غانا عن طريق سمسار بلجيكي.

١٦٣ - ويتجلى ضعف النظام، والصعوبة التي تواجه موظفي التقييم في أكرا في تمييز الماس الغاني من الماس المستخرج من المصادر الأخرى، في شحنة من الماس تم تفتيشها في تموز/يوليه ٢٠٠٦ في دبي في الإمارات العربية المتحدة. وعقب زيارة الفريق إلى دبي، أخذت سلطات عملية كيمبرلي حذرهما من الواردات الغانية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، اعترضت شحنة مشبوهة من غانا، وبعد تفتيشها وإجراء مزيد من التحقيقات عنها خلصت إلى أن السلع ليست غانية المنشأ بالرغم من أنها تحمل شهادة كيمبرلي رسمية بأن منشأها غانا.

١٦٤ - وقد تبدو غانا وكأنها أفضل بورصة للماس في غرب أفريقيا تتميز بنظام سوق شفاف، وتنافسي وفعال، ولكنها غير قادرة على تفادي المشاكل المرتبطة بالبلدان التي تعتمد على الحرفيين في إنتاج الماس الغريني. ويعد انعدام وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في مرحلة ما قبل التصدير سبباً أساسياً في دخول الماس الممول للصراع دون موانع إلى الأسواق. وهذا من شأنه أن يقوض نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ برمتها، ويضعف تنفيذ العديد من نظم الرقابة في المراكز التجارية الدولية، بسبب قدرة الماس الممول للصراع على

تلويث النظام وإبطال شهادات الضمانات التي تنص على أن الأحجار الماسية ”لا علاقة لها إطلاقاً بالصراعات“.

الإطار ٤

البرازيل تواجه مشاكل رقابة داخلية على الماس

شهدت البرازيل مؤخراً فضيحة تتعلق بتهرب ماس بشهادات كيمبرلي مزورة. ففي تموز/يوليه ٢٠٠٦، زار الفريق بيلو هوريزونتي، في البرازيل، واجتمع بفرقة عمل مشتركة مؤلفة من مكتب المدعي العام الاتحادي، والشرطة الاتحادية، ودائرة الإيرادات الداخلية، ووزارة التعدين في الإدارة الوطنية لإنتاج المعادن. وخلال الاجتماع أبلغ الفريق أن هذه الكميات المهربة من الماس أتت جزءاً منها من الإنتاج المحلي للمنقبين، وجزءاً من محميات الهنود التي يحظر فيها تعدين الماس، وجزءاً من أفريقيا.

وبناءً على الأدلة المقدمة، خلص الفريق إلى أنه لا يوجد دليل قاطع لإثبات أن الماس الأفريقي، وعلى وجه الخصوص الماس الأيفوري، جرى تهريبه إلى البرازيل ودخل سلسلة إمدادات الماس البرازيلية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، علقت البرازيل عضويتها في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

ومن المشاكل الرئيسية التي تواجه البرازيل انعدام الرقابة الداخلية. فأغلبية الإنتاج البرازيلي يسيطر عليها منقبون أو مشغلون يدويًا بالتعدين من غير المرخصين وغير المسجلين. وتبين التحقيقات البرازيلية أن البرازيل تفتقر إلى الرقابة على التعدين غير المشروع في محميات الهنود وأنها في حاجة لتحسين رقابتها الداخلية لتفادي ذات المشاكل التي تشاهد في كثير من البلدان الأفريقية.

حاء - الرقابة الداخلية

١٦٥ - وتبين الاستنتاجات التي توصل إليها هذا الفريق أن النظم الموجودة في كوت ديفوار، وغانا، والبرازيل لا توفر أي قدر من اليقين فيما يتعلق بالأصل الحقيقي للماس ولا يمكنها أن تستبعد دخول الماس الممول للصراعات في التجارة المشروعة. ولتجنب هذا، يعتقد الفريق أن من المهم إيجاد نظام أفضل للرقابة يمكن من التحقق من منشأ الماس قبل إصدار شهادة التصدير في إطار عملية كيمبرلي.

١٦٦ - وفي إطار بحثه عن نظم متطورة معمول بها حالياً في السوق، أشار الفريق إلى وجود كثير من البرامجيات الحاسوبية التي توفر أدوات تمكن الدول من إنشاء نظم رقابة داخلية جيدة

مجهزة بآلية رصد. وهذه من شأنها أن تحسن تسجيل جميع الجهات الفاعلة المشتغلة في إنتاج الماس الخام، ومواقع المناجم، وتسجيل المبيعات والصادرات.

١٦٧ - أما البلدان التي يغلب فيها الإنتاج الحرفي للماس، فكثيرا ما تكون لها نظم رقابة خطية على الورق لتحديد هويات الجهات الفاعلة، والمشتريين والمشتغلين بالتعدين. وقد كشف العديد من عمليات الاستعراض أو المراجعة عن عدم كفاية هذه الضوابط. ومن شأن حوسبة تسجيل جميع الأشخاص المشتغلين في هذه التجارة، وسلسلة التصاريح أن تحسن مستوى النظام ويصبح نظاما يمكن رصده مركزيا.

١٦٨ - ويمكن لهذا البرنامج، إلى جانب التسجيل، أن يربط الأشخاص المسجلين كل بمنطقة محددة أو قطاع محدد يسمح فيها للشخص بالالتجار بالماس، أو شرائه أو حيازته. فيمكن تقسيم الموقع إلى قطاعات مختلفة، قرية في منطقة تعدين حرفي، أو منجم صناعي محدد في منطقة استكشاف، أو حتى حفرة معينة.

١٦٩ - ويعتبر نظام تسجيل المبيعات أداة أخرى يمكن استخدامها في تتبع الماس من نقطة المنشأة، ويمكن استخدامه في كل مكتب شراء لتسجيل مشتريات الماس. وبذلك تصبح أي قطعة ماس تباع عن طريق نظام الشراء الرسمي مسجلة وبالتالي يمكن تتبعها. ويسمح هذا برصد التجارة الداخلية في الماس الخام يوما بيوم، و يسمح كذلك بالإبلاغ عنها إجمالا أسبوعيا أو شهريا أو سنويا. ويمكن تتبع أي تغييرات تطرأ في الأنماط التجارية وقت نشوئها.

١٧٠ - ومن المهم أيضا تسجيل الصادرات الذي يمكن أن يشمل جميع شحنات صادرات الماس، ونوعياتها، وكمياتها وقيمتها بما يمكن من توفير موجز إحصائي مفصل. ويجري الآن تطبيق هذه الخطوة الأخيرة في إطار متطلبات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، ولكن يتعين ربطها بتسجيل المبيعات ثم رصدها كذلك.

طاء - مراكز التجارة الدولية

١٧١ - وما إن يصل الماس الخام إلى المراكز التجارية الدولية، حتى يصبح اعتراض الماس الممول للصراعات أكثر صعوبة. وتقع على المراكز التجارية أيضا مسؤولية إيقاف التجارة غير المشروعة في الماس الممول للصراعات. ودرس الفريق أهم المستوردين في العالم للماس الخام من غرب أفريقيا، ثم قرر التحقيق في نقاط الدخول في كل من الاتحاد الأوروبي (أنطويرب)، والأمارات العربية المتحدة (دبي)، وإسرائيل (تل أبيب) ولبنان (بيروت).

١٧٢ - ومنذ إدخال نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في السوق العالمية في عام ٢٠٠٣، قامت أغلبية هذه المراكز التجارية بتطبيق نظم مماثلة لمراقبة واردات الماس الخام. وعلى ضوء الزيارات التي قام بها الفريق إلى هذه الأسواق، اتضح جلياً أن هناك اختلافات كبيرة فيما بين هذه النظم الرقابية. ويتضمن الجدول ٨ موجزا لهذه الاستنتاجات.

الجدول ٨

التدابير التي اتخذتها المراكز الدولية لتجارة الماس الخام

إسرائيل	الإمارات العربية المتحدة	الاتحاد الأوروبي (بلجيكا)	
١٣٧ ٦٥٤ ٣٦ قيراطا	٩٦٥ ٦٥٥ ٣٦ قيراطا	١٩٩ ٦١٠ ٥٤٢ قيراطا	١ - مجموع واردات الماس الخام في عام ٢٠٠٥ ومجموع القيمة؟ (المصدر: إحصاءات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ)
١٧٧ ٩٥٨ ٩٦٢ دولارا	١٤٨٤ ٧٨٧ ٨١٤ دولارا	١٤ ٥٤١ ٠٦٠ ١٩٤ دولارا	٢ - مجموع واردات الماس الخام من غرب أفريقيا ^(١) في عام ٢٠٠٥؟ (المصدر: إحصاءات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ)
٢٦٥ ٤٦٠ قيراطا	٣٢٣ ٩٤٤ قيراطا	١ ٥٧٩ ٠٧٨ قيراطا	٣ - عدد شركات الماس المدرجة بالقائمة
١١ ٩٤٦ ٩٤٦ دولارا	١١ ٤٢٢ ٠٧٧ دولارا	٢٠١ ٢٨٨ ٣٢٥ دولارا	٤ - هل يوجد نظام إلكتروني معمول به لتجهيز معاملات الواردات والصادرات؟
٢٠٠ (ب)	٢٠٠	١ ٧٩٨	٥ - هل تستخدم حاويات/أكياس بلاستيكية لا يمكن التلاعب بها للواردات والصادرات؟
نعم	نعم	نعم	٦ - هل لديها موظفو تقييم متخصصون ومدرّبون؟
نعم	نعم	نعم	٧ - عدد موظفي التقييم؟
٣	٣	١٩	٨ - هل توجد مراقبة خفية بالكاميرات في غرفة التقييم؟
نعم	نعم	نعم	٩ - اختيار عشوائي لموظفي التقييم؟
نعم	لا	نعم	١٠ - هل يمكن لموظف التقييم استعمال هاتفه الخليوي؟ أثناء قيامه بالتفتيش؟ ^(ج)
نعم	لا	لا	١١ - هل يقوم موظفو التقييم بفحص كل طرد وارد من الماس الخام فحصا ماديا؟
نعم	نعم	نعم	١٢ - هل يقوم موظف التقييم بمراقبة المنشأ أثناء إجراءات الواردات؟
(عشوائيا)	(عشوائيا)	(عشوائيا)	١٣ - هل تم إعطاء موظفي التقييم توجيهات فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن، التشريعات الجديدة، ونحو ذلك...؟
لا	لا	لا	
نعم	نعم	نعم	

إسرائيل	الإمارات العربية المتحدة	الاتحاد الأوروبي (بلجيكا)
لا	لا	لا
نعم	نعم	نعم
أيار/مايو ٢٠٠٤	آذار/مارس ٢٠٠٤	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم
لا	لا	نعم ^(د)

المصدر: فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار ٢٠٠٦.

(أ) البلدان المختارة لغرب أفريقيا هي سيراليون، وغينيا، وغانا، وتوغو.

(ب) يشمل هذا الرقم التجار، والمصنعين، وتجار المجوهرات.

(ج) يمكن أن يقود استعمال الهاتف النقال إلى انتهاكات إذا كان بإمكان القطاع أن يتصل بموظف التقييم قبل تقييم طرد/شحنة الماس.

(د) حكم محكمة أنتويرب بإدانة منظمة إجرامية لبنانية في عام ٢٠٠٥ لانتهاكها الجزاءات المفروضة على سيراليون بشأن الماس (قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)).

١٧٣ - وقد شاهد الفريق وجود اختلافات كبيرة في تدريب موظفي التقييم كل على حدة، وفي خبراتهم وأساليب عملهم. ويوضح الجدول ٨ أنه حين يتم تجهيز معاملات كميات ضخمة من الماس الخام يكون من المستحيل إجراء رقابة كاملة على واردات الماس. فالسوق عموماً تضغط ضغطاً كبيراً على موظفي التقييم للإسراع في تجهيز المعاملات لضمان فعالية الأعمال التجارية.

١٧٤ - وفي دبي، ترتب شركات الماس مقابلات مسبقة مع موظف التقييم لفحص الشحنة، وهذا يفتح الفرصة للانتهاكات من جانب العميل ومن جانب موظف التقييم. وينبغي أن تنظم الحكومة اختيار موظف التقييم، ولا ينبغي أن يعرف العميل مسبقاً موظف التقييم الذي سيقوم بمراقبة الماس.

١٧٥ - وبالرغم من أن عملية كيمبرلي وضعت أصلاً لمحاربة الماس الممول للصراع، من الغريب ألا تكون لدى هذه المراكز التجارية أي إجراءات معمول بها لفحص أصل الماس الخام. ويقر الفريق أن تحديد منشأ الماس يظل أمراً ذاتياً. بيد أن الفريق يعتقد في إمكانية

وضع آلية أكثر فعالية يمكن أن يقوم في إطارها موظفو التقييم بإبلاغ السلطات بالشحنات المشبوهة لتقوم سلطات الجمارك والشرطة بإجراء مزيد من التحقيقات فيها. واليوم فإن أنتويرب (بلجيكا) هي الوحيدة التي لديها محققون متخصصون ضمن الشرطة الاتحادية والجمارك لإجراء تحقيقات لمكافحة التزوير في الماس.

تاسعا - تدابير تستهدف ثلاثة آيفوريين

١٧٦ - في شباط/فبراير ٢٠٠٦، قررت لجنة مجلس الأمن تجميد أصول ثلاثة مواطنين آيفوريين وحظرت سفرهم لمدة عام واحد، رهنا بالتدابير المفروضة بموجب أحكام الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والمجددة في الفقرة ١ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥). وهم:

- يوجين أنغوران كواديو (المعروف أيضا باسم ديجويه أنغوران كواديو)
- شارلس بليه غوديه (المعروف أيضا باسم شارلس بليه)
- مارتين كواكو فوفي

١٧٧ - ويبدو أن هذه التدابير كان لها تأثير مهدئ في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويعتقد الفريق أن استهداف مجموعة صغيرة من الأفراد وفق معايير واضحة لذلك ربما يكون أداة فعالة للجنة مجلس الأمن. ثم إن استهداف أفراد كثيرين دون وجود أنظمة مطبقة وفعالة للرصد والامتثال، يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

١٧٨ - وقد اجتمع الفريق هؤلاء الأفراد الثلاثة في آب/أغسطس ٢٠٠٦، في كوت ديفوار. واجتمع الفريق بالسيد ديجويه في ٨ آب/أغسطس، في أبيدجان؛ وبالسيد فوفي في ٩ آب/أغسطس في بواكيه؛ وبالسيد بليه غوديه في أبيدجان في ١٠ آب/أغسطس. وتعامل ثلاثتهم بلياقة مع الفريق وأجابوا على جميع أسئلته.

ألف - تجميد الأصول

١٧٩ - وسعى الفريق بنشاط للحصول على معلومات عن أموال هؤلاء الأفراد الثلاثة، وكتب في طلب التفاصيل إلى ١٥ مصرفا في أبيدجان. ويبين الجدول ٩ النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن من هذه العملية.

الجدول ٩

رسائل الفريق إلى مصارف أبيدجان

المصارف	تاريخ الرسالة	تاريخ الرد	مضمون الرد	ملاحظات
المصرف الأطلسي لكوت ديفوار	٢٥ أيار/مايو	١٣ حزيران/يونيه	لا يوجد حساب أو معاملات	
مصرف كوت ديفوار لاسكان	٢٥ أيار/مايو	١٥ حزيران/يونيه	لا يوجد حساب أو معاملات	
المصرف الدولي لغرب أفريقيا - كوت ديفوار	٢٥ أيار/مايو	١٨ تموز/يوليه	مارتن كواكو فوفي لديه حساب مصرفي حساب رقم ١٩٢ ٥٤٢ ٣٤٢ ٣١ المبلغ المودع ٥٧ ٠١٦ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية ١ ٠٨٣	يحيط علما بالجزئات
مصرف كوت ديفوار الدولي للتجارة والصناعة	٢٥ أيار/مايو	٣٠ حزيران/يونيه	إحلال الفريق إلى مصرف باريس الوطني - باريس، في باريس للإجراء اللازم.	لم يرد رد
المصرف الوطني للاستثمار	٢٥ أيار/مايو	١٥ حزيران/يونيه	لا يوجد حساب أو معاملات	
سبي غروب	٢٥ أيار/مايو	٢٠ حزيران/يونيه	لا يوجد حساب أو معاملات	
المؤسسة الأطلسية المصرفية لكوت ديفوار	٢٥ أيار/مايو	١٨ تموز/يوليه	لا يوجد حساب أو معاملات	
إيكوبانك-كوت ديفوار	٢٥ أيار/مايو	٢٤ تموز/يوليه	لا يوجد حساب أو معاملات	
إتش إس بي سي	٢٥ أيار/مايو			لم يرد رد
الرابطة العامة للمصارف في كوت ديفوار	٢٥ أيار/مايو	١٤ حزيران/يونيه	لا يوجد حساب أو معاملات	
الرابطة الآفوارية للمصارف	٢٥ أيار/مايو	٢٦ تموز/يوليه	كواديو لديه حساب مفتوح في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، ولكن ليست لديه معاملات بعد عام ٢٠٠٢	
ستاندرد تشارترد	٢٥ أيار/مايو			لم يرد رد
مصرف أفريقيا	٢٥ تموز/يوليه	٣١ تموز/يوليه	لا يوجد حساب أو معاملات	
مصرف التمويل الزراعي	٢٥ تموز/يوليه	٨ آب/أغسطس	لا يوجد حساب أو معاملات	
مصرف كوت ديفوار التعاوني للإدخار والاقتنانات	٢٥ تموز/يوليه			لم يرد رد

المصدر: فريق الخبراء.

١٨٠ - تلقى الفريق ردين إيجابيين:

- أبلغ المصرف الدولي لغرب أفريقيا أن السيد فوفي لديه حساب بالمصرف (رقم الحساب ١٩٢ ٥٤٢ ٣٤٢ ٣١) وأكد السيد فوفي للفريق أن ذلك الحساب يخصه.
- ردت الرابطة الآفوارية للمصارف بأن السيد ديجويه له حساب، ولكن ليست لديه معاملات منذ عام ٢٠٠٢.

١٨١ - رد سيتي غروب بأن هؤلاء الثلاثة ليست لديهم حسابات بالمصرف بعد شباط/فبراير ٢٠٠٦، غير أن الفريق، رغم محاولاته المتكررة، لم يفلح في معرفة إن كانت لهم حسابات قبل الجزاءات. ولسيتي غروب فرع بمقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في أبيدجان.

١٨٢ - وسعى الفريق جاهدا لالتماس معلومات من الدول المجاورة عن التدابير التي اتخذتها للامتثال لهذه الجزاءات المستهدفة. ويقوم مصرف غانا بمراجعة للحسابات.

١٨٣ - واعترف السيد ديجويه بأن الحساب المذكور في الرابطة الآفوارية للمصارف يخصه، وأنكر وجود أي حساب جار له، ولكنه أكد أنه كانت له حسابات في لابورت، وفي كريدي ليونيه، وفي المصرف الوطني بياريس، بارياس، في فرنسا. وأنكر السيد بليه غوديه أن يكون له حساب جار، ولكنه قال إنه يتمنى لو كان له حساب في كوت ديفوار. وأقر السيد فوفي بأن له حساب في الرابطة العامة للمصارف في بوركينا فاسو، في أوغادوغو، وأن الحساب المذكور في المصرف الدولي لغرب أفريقيا في أبيدجان يخصه.

باء - الحظر على السفر

١٨٤ - وحاول الفريق أيضا معرفة إن كان هؤلاء الأفراد الثلاثة قد سافروا خارج كوت ديفوار منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأنكر ثلاثتهم أن يكونوا قد سافروا خارج كوت ديفوار منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦، مع أنهم أكدوا رغبتهم في السفر. وأكدوا أيضا للفريق بعض التفاصيل المتعلقة بالهوية والتي سيقدمها الفريق إلى لجنة مجلس الأمن.

١٨٥ - وفي كل من أكرا وباماكو وواغادوغو، أبلغ الفريق بأن جميع نقاط الدخول قد زودت بقائمة بالأفراد المستهدفين. وعند زيارة الفريق لمركز زينغا الحدودي في مالي في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ومركز ياندرى الحدودي على حدود بوركينا فاسو مع كوت ديفوار في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أقر مسؤولو الهجرة والجمارك العاملين في وقت التفتيش بأنهم لم يبلغوا بتلك المعلومات. وزار الفريق أيضا المركز الحدودي الليبري في بلدة توي في ١ آب/أغسطس

٢٠٠٦، ومركز سيراناكورو الحدودي الغيني في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ومركز إيبوي الحدودي الغاني في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وحصل على النتائج نفسها.

١٨٦ - وفي غالبية الحالات يبدو أن المعلومات المتعلقة بهذه التدابير لم تبلغ من العاصمة إلى السلطات المحلية. ومن المثير للاهتمام أن السلطات الغانية في إيبوي كانت على علم بجزءات مجلس الأمن التي تستهدف أفرادا ليبريين وقدم الفريق نسخة من قائمة لجنة كوت ديفوار إلى الموظف المسؤول.

١٨٧ - وبعث الفريق عددا من الرسائل إلى البعثة الدائمة لكوت ديفوار في نيويورك للحصول على معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيفوارية لتنفيذ هذه التدابير. ولم تلق هذه الرسائل والمكالمات الهاتفية التذكيرية أي استجابة.

جيم - الإجراءات الواجبة

١٨٨ - أعرب الأفراد الثلاثة جميعا عن استيائهم لأنهم علموا بالتدابير المستهدفة المفروضة ضدهم من وسائل الإعلام ولأنهم لم يزودوا بتفاصيل للتدابير والإجراءات حتى اجتمع بهم الفريق في آب/أغسطس ٢٠٠٦. كما أنهم اعترضوا على المعايير المستخدمة لتبرير الاستهداف. وأعرب الأفراد الثلاثة جميعا عن رغبتهم في الالتقاء برئيس لجنة مجلس الأمن خلال زيارته المقبلة إلى كوت ديفوار لمناقشة هذه المسألة والمسائل ذات الصلة بإدراجهم في القائمة. كذلك يرغب السيد بليه في الاحتفاظ بحساب مصري وأعرب عن رغبته في أن تعلمه لجنة مجلس الأمن بالكيفية التي سيتمكن بها من توفير مقومات إعاشته اليومية في حالة تجميد أمواله.

عاشرا - ملاحظات

١٨٩ - لم يجد الفريق دليلا على حدوث انتهاكات جسيمة لتدابير مجلس الأمن. وهناك عدد من الحالات التي يرى الفريق أنها تشكل انتهاكات وينبغي للجنة مجلس الأمن أن تعالجها بسرعة.

ألف - حظر الأسلحة والمواد ذات الصلة

١٩٠ - أعرب الفريق عن قلقه البالغ إزاء شهادة المستخدم النهائي رقم ٧٣٢ لبورкина فاسو، وأوصى بأن تجري اللجنة تحقيقا سريعا في هذه المسألة بالنظر إلى أن الفريق يرى أنها مثيرة للشكوك ويمكن أن تستخدم لانتهاك الجزاءات.

١٩١ - ويوصي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم تقرير إليها عن الذخيرة المفقودة من الكتيبة البنغالية (Banbat-2). وقد نُهت هذه الذخيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ويمكن لحيازتها أن تشكل انتهاكا للجزاءات. ولتفادي ضياع الذخائر، في المستقبل، التي يتعذر تحديد مصيرها يوصي الفريق بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوضع علامات على ذخيرتها.

١٩٢ - ويوصي الفريق أيضا بأن تضطلع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار باستعراض عملية التفتيش. وتختلف منهجية عمليات التفتيش ونوعيتها ومتابعتها. ومما لا يساعد في ذلك الغموض الذي يكتنف تسلسل القيادة وأن مهام الحظر لعام ٢٠٠٦ أُدمجت في خلية مشتركة بين عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومهام الحظر.

١٩٣ - ومما يدعو إلى الدهشة أنه لم يصدر سوى القليل من التعليقات والتوجيهات من لجنة مجلس الأمن بشأن تقارير الحظر الشهرية وقد أسهم ذلك في تولد شعور لدى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأن كل شيء على ما يرام. وعلى سبيل المثال، كان جهاز المسح من طراز BIVAC في مطار أبيدجان متعطلا. ورغم توصيات الفريق في عام ٢٠٠٥ (انظر S/2005/699 و S/2006/204)، لم تعين البعثة مستشارا للحظر إلا مؤخرا في تموز/يوليه ٢٠٠٦ للمساعدة في عمليات التفتيش الجمركي.

١٩٤ - وإبقاء الحال على ما هو عليه ينطوي على خطر إذ أن ذلك يضر بسمعة مجلس الأمن، وفي حالة حدوث تدهور خطير في عملية السلام من الممكن بسهولة الالتفاف حول نظام الرصد.

باء - تقديم المساعدة والمشورة والتدريب في المجال العسكري

١٩٥ - فيما يبدو أن جماعة المليشيا ليما - القوات الخاصة الموالية للحكومة، تحت قيادة نائب حاكم الولاية الملازم جان أولاي ديلافوس، لا تزال تحتفظ بليبرين في صفوفها. ويرى الفريق أن ذلك يمثل انتهاكا لنظام الجزاءات ويوصي بأن تطلب اللجنة سريعا تفاصيل عن هذه المليشيا وقيادتها من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وحكومة كوت ديفوار.

١٩٦ - ويوصي الفريق بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بزيادة دورياتهما المنسقة على الحدود الإيفوارية - الليبرية وأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بزيارات منتظمة للمواقع الحساسة مثل مخيم كاهوبلي للحراة.

١٩٧ - وتحقق الفريق أيضا من أن مواطنين من كل من بيلاروس والاتحاد الروسي وربما من أوكرانيا يستمرون في تقديم مساعدة ومشورة وتدريب على نحو عملي مباشر للقوات الجوية

لكوت ديفوار. وفيما يتعلق ببيلاروس، يبين الفريق أن هناك عقدا ساري المفعول في عام ٢٠٠٦ مع شركة حكومية، وهو الادعاء الذي نفته بيلاروس للفريق في عام ٢٠٠٥.

١٩٨ - ومن المثير للقلق بصفة خاصة استمرار القوات الجوية لكوت ديفوار في صيانة واختبار الطائرة العمودية الهجومية من طراز Mil Mi-24 Hind. وتمثل هذه الطائرة خطرا محتملا كبيرا على السلام والأمن. ولم تستشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لجنة مجلس الأمن عند إعطائها الإذن باختبار هذه الطائرة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ مما يخالف المشورة التي أسدتها إدارة عمليات حفظ السلام في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ عقب مشاورات مع أمانة اللجنة في نيويورك.

١٩٩ - ويوصي الفريق بوقف هذه الاختبارات بما أن تجهيز الطائرة وصيانتها استعدادا للاختبار يمثل انتهاكا للحظر ويؤدي طيران الطائرة نفسه إلى تعميق عدم الثقة بين الأطراف. واستخدام الطائرات العمودية من طراز Puma، وخاصة النوع TU-VHM، بوصفها طائرات نقل لرد الفعل السريع، يؤدي إلى إخفاء معالم الفوارق بين الاستخدام المدني المقصود والدور العسكري المباشر أكثر في نقل الجنود الحكوميين إلى بؤر التوتر في كوت ديفوار.

جيم - التمويل العسكري من الموارد الطبيعية

٢٠٠ - يرى الفريق أنه، في ظل قيادة رئيس الوزراء باني، حدث تحسن في الإفصاح المالي والشفافية فيما يتعلق بالإنفاق وأن ذلك قد أسهم في الاقتصاد في الإنفاق. بما يشمل نفقات الدفاع والأمن.

٢٠١ - ولم يحرز تقدم يذكر في محاولة جرت للتحقق من تقارير تفيد بأن وكالتي البن والكاكاو شبه المائتين قد استُخدما لتوجيه أموال إلى نفقات أمنية خارج الميزانية. ورفض صندوق تنمية وتشجيع أنشطة منتجي القهوة والكاكاو إعطاء الفريق أي تفاصيل عن إيراداته ونفقاته ولم يستجب صندوق التنظيم والمراقبة لدعوات الاجتماع بالفريق. وينبغي للجنة مجلس الأمن أن تصر على تعاون هاتين الوكالتين مع الفريق وإفصاحهما عن كل المعلومات اللازمة.

دال - الحظر على الماس

٢٠٢ - يخلص الفريق إلى أن الماس الخام الإيفواري يجري تصديره انتهاكا للحظر المفروض من قبل مجلس الأمن. وتعبّر شحنات الماس بداية عن طريق غانا ومالي قبل أن تدخل إلى الأسواق الدولية. ويوصي الفريق حكومة غانا بوضع نظام ذي مصداقية للضوابط الداخلية فيما يتعلق بالماس الخام.

٢٠٣ - ويوصي الفريق أيضا بأن تتخذ حكومة مالي تدابير فعالة لمنع تهريب الماس بصورة غير مشروعة إلى أراضيها من كوت ديفوار.

٢٠٤ - ويبين مثالا غانا ومالي أن ضعف الضوابط الداخلية هو مشكلة إقليمية ويوصي الفريق بإدراج هذه المسألة بوصفها بندا رئيسيا من بنود جدول الأعمال في اجتماع كيمبرلي العام المقبل في بوتسوانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٠٥ - ويتعين أيضا على المراكز التجارية الدولية أن تستحدث نظاما أفضل للتعرف على شحنات الماس الخام المريبة. وسيستلزم هذا النظام تعيين أفراد متخصصين يكون بوسعهم القيام بالتحقيقات والرصد بصورة استباقية لمنع الماس الممول للصراعات من دخول السوق.

٢٠٦ - كذلك حقق الفريق في إنتاج الماس الخام الإيفواري. ويوصي الفريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأن تقوم في سيجيلا بعمليات تفتيش منتظمة لمنطقة سد بوبي وما حولها للتحقق مما إذا كانت هناك آليات ثقيلة تستخدم لاستغلال مناجم الماس. واستخدام آليات أثقل يمكن أن يزيد إنتاج وقيمة الماس المستخرج من سد بوبي. ولاحظ الفريق أن الزيارة الوحيدة لهذا السد خلال فترة ولايته كانت في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وأن المتابعة التي قامت بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لم تكن فعالة.

٢٠٧ - وينبغي أيضا قبول العرض الذي قدمته القوات الجديدة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. مرافقة تحقيق مقرر يتم على مستوى القيادة في إنتاج الماس حول منطقة سيجيلا.

هاء - الأفراد المستهدفون

٢٠٨ - إن استهداف ثلاثة أفراد إيفواريين في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بدا وكأنه قد أحدث أثرا مهدئا في ذلك الحين. ويمكن لاستهداف لجنة مجلس الأمن لأفراد إضافيين بدون رصد فعال وأنظمة امتثال من الدول المجاورة لكوت ديفوار أن يأتي بعكس النتيجة المرجوة. وتوصل الفريق إلى أن الدول المجاورة، في وقت زيارة الفريق، لم تكن قد أبلغت سلطاتها المحلية في المراكز الحدودية بالمعلومات عن الإيفواريين الثلاثة المستهدفين. وينبغي للجنة مجلس الأمن أن تطلب بصورة عاجلة إلى جميع تلك الدول توفير تفاصيل عن الكيفية التي ستكفل بها تطبيق جميع هذه التدابير على النحو الواجب.

٢٠٩ - وأعرب الأفراد الثلاثة جميعا عن استيائهم لأنهم علموا بالتدابير المستهدفة المفروضة ضدهم من وسائط الإعلام. وقد يرغب رئيس لجنة مجلس الأمن في الالتقاء هؤلاء الأفراد عند زيارته المقبلة لكوت ديفوار.

المرفق الأول

الاجتماعات والمشاورات

بلجيكا

الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة الشؤون الاقتصادية

وزارة الدفاع

الشرطة الاتحادية في أنتويرب

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

المفوضية الأوروبية

عملية كيمبرلي

القطاع الخاص

المجلس الأعلى للماس

البرازيل

الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة التعدين والطاقة

الإدارة الوطنية لإنتاج المعادن

مكتب المدعي الاتحادي

الشرطة الاتحادية

دائرة ضريبة الدخل

بور كينا فاسو

الحكومة

وزارة الدفاع

وزارة الخارجية والتعاون الإقليمي

وزارة المالية والميزانية - الإدارة العامة للجمارك

الإدارة العامة للطيران المدني والأرصاد الجوية

اللجنة الوطنية لمحاربة انتشار الأسلحة الخفيفة

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

الاتحاد الاقتصادي والتقدي لغرب أفريقيا

الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كندا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

منظمة الطيران المدني الدولي

كوت ديفوار

الحكومة

وزارة التعدين والطاقة - إدارة التعدين

وزارة النقل

وزارة الهياكل الأساسية الاقتصادية - ميناء أبيدجان المستقل

ميناء سان بيدرو المستقل - شركة الاستغلال والتنمية

شركة المطارات والملاحة الجوية والأرصاد الجوية

وزارة مسؤولة أمام رئيس الوزراء مكلفة بشؤون الاقتصاد والمالية - الإدارة العامة للجمارك

فندق إيفوار

الجهات المسلحة من غير الدول

القوات الجديدة

الوكالات المتعددة الأطراف والشائبة

المفوضية الأوروبية

ليكورن

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

الكيانات الدبلوماسية

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

سفارة فرنسا

القطاع الخاص

الاتحاد المهني لشركات القطن في كوت ديفوار

شركة إنتركوتون (Intercoton)

شركة إيفوار للقطن (Ivoire Coton)

التجمع المهني لمصدري البن والكافور

صندوق تنمية وتشجيع أنشطة منتجي القهوة والكافور

شركة تنمية التعدين في كوت ديفوار

شركة إيتي للتعدين

شركة كوتنكا (COTENCA.SA)

شركة بيفاك الدولية (BIVAC)

شركة سوكاف (Sucaf)

شركة سوكريفوار (Sucrivoire)

مصر

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

شبكة حركة التواصل من أجل العدالة والتنمية (سيراليون)

فرنسا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

وزارة الخارجية

مركز الدراسات والبحوث الدولية

القطاع الخاص

استخبارات الطاقة في أفريقيا

غامبيا

الكيانات الدبلوماسية

المفوضية السامية البريطانية

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

غانا

الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة شؤون الأراضي والحراجة والتعدين

شركة تسويق المعادن الثمينة المحدودة

لجنة المعادن

مصرف غانا

مصلحة الجمارك ورسوم الإنتاج والوقاية

القوات المسلحة الغانية

هيئة الطيران المدني الغانية

مجلس الكاكاو الغاني

شركة غانا للماس المحدودة

دائرة الشرطة الغانية

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام

حوار وبحوث الأمن الأفريقي

شبكة العالم الثالث - أفريقيا

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القطاع الخاص

شركة بالاجي غيملوست (Balaji Gelmust)

إسرائيل

الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة الصناعة والتجارة والعمل

القطاع الخاص

بورصة الماس الإسرائيلية

شركة ستولر للماس (Stuller Diamond)

شركة رافيكسي المحدودة (Rafexi Ltd)

شركة د. و. س. للماس المحدودة (DWS Diamonds)

لبنان

الحكومة

وزارة الصناعة والتجارة

لجنة التحقيق الخاصة المكلفة بمحاربة غسل الأموال

القطاع الخاص

اتحاد تجار الحلي والحجارة الكريمة اللبناني

ليبيريا

الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة الداخلية

وزارة العدل - مكتب الهجرة والجنسية

وزارة الدفاع الوطني

وكالة الأمن الوطني

الكيانات الدبلوماسية

القنصلية البريطانية

القطاع الخاص

شركة أوماركو (UMARCO)

الوكالات المتعددة الأطراف والشائبة

أبرشية مونروفيا

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

مالي

الحكومة

وزارة الدفاع

وزارة الخارجية والتعاون الدولي - مركز الدراسات الاستراتيجية

الإدارة العامة للطيران المدني والأرصاد الجوية

وزارة الاقتصاد والمالية، الإدارة العامة للجمارك

وزارة العدل

وزارة التعدين والطاقة والمياه - الإدارة الوطنية للجيولوجيا والتعدين

الكيانات الدبلوماسية

سفارة بلجيكا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هولندا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية

نيجيريا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

البرتغال

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية

السنغال

الكيانات الدبلوماسية

البعثة الدائمة للسنغال لدى منظمة الطيران المدني الدولي

الوكالات المتعددة الأطراف والشائية

الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر

جنوب أفريقيا

الحكومة

وزارة الخارجية

الوكالات المتعددة الأطراف والشائية

معهد أفريقيا في جنوب أفريقيا

معهد الدراسات الأمنية

معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القطاع الخاص

شركة رانغولد للموارد (Rangold)

سويسرا

الكيانات الدبلوماسية

البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح

الوكالات المتعددة الأطراف والشائية:

الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

توغو

الحكومة

رئاسة الجمهورية

وزارة الخارجية والتعاون

وزارة النقل - إدارة الطيران المدني

وزارة الأمن

وزارة الأشغال - الإدارة العامة لشركة مطار لومي - توكوان (SALT)

وزارة العدل

وزارة التجارة

وزارة الدفاع

محكمة الاستئناف في لومي

الكيانات الدبلوماسية

سفارة فرنسا

الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح

الإمارات العربية المتحدة

الحكومة

وزارة الخارجية

بورصة دبي للماس

مركز دبي للمعادن والسلع الأساسية

الهيئة العامة للطيران المدني

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الحكومة

وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث

مجلس اللوردات

وزارة الخزانة

الوكالات المتعددة الأطراف والشائبة

منظمة الكاكاو الدولية

منظمة البن الدولية

وحدة المعلومات الاقتصادية

اتحاد تجارة الكاكاو

المعهد الملكي للشؤون الدولية (دار تشاثام)

معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام

مجلس الذهب العالمي

القطاع الخاص

شركة كلاف غولد (Cluff Gold Plc)

الولايات المتحدة الأمريكية

الحكومة

وزارة الخارجية

الوكالات المتعددة الأطراف والشائبة

صندوق النقد الدولي

البنك الدولي

المحكمة الجنائية الدولية

مركز معلومات الدفاع

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة جورج ماسون

مركز هنري ل. ستيمسون

منظمة رصد حقوق الإنسان

الفريق الدولي لمعالجة الأزمات

أكاديمية السلام الدولية

المعهد الديمقراطي الوطني

الأمم المتحدة

إدارة شؤون نزع السلاح

إدارة عمليات حفظ السلام

إدارة الشؤون السياسية

مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا

البعثات الدائمة

أوكرانيا

بلجيكا

جنوب أفريقيا

كوت ديفوار

لبنان

Annex II

Burkina Faso end user certificate No. 732

MINISTRE DE LA SECURITE
CABINET
N° 2095-0123 /SECUCAB



OUAGADOUGOU, le 13 JUIN 1995

TO WHOM IT MAY CONCERN

END USER CERTIFICATE NO. 732

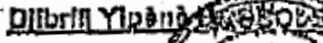
I the undersigned, Mr. Djibril Yipendé BASSOLE, Minister of Security of Burkina Faso, hereby certify that IVH Trading Ltd from Hungary (Address: Margit Körút 43-45, 7 em, 8 Budapest) is authorized to supply the following equipment to the Government of Burkina Faso.

The equipment listed below is destined solely to the Armed and Security Forces of Burkina Faso.

N°	DESCRIPTION	QUANTITY
01	7.62 x 39mm Cartridge ord	200,000
02	9mm Cartridges	150,000
03	PQ-7 A/P HE Rocket	200

The Government of Burkina Faso will not re-export the equipment listed below, or make available the purchased equipment to any third party without a written authorization made out the Authorities have issued the relative Export License.

I hereby state that Certificates of Acceptance and Delivery Verification will be issued by the undersigned, relatively to the equipment listed above, immediately upon its arrival to Burkina Faso./.



Minister of Security
Burkina Faso

Annex III

UNITED NATIONS UNITED NATIONS OPERATION IN COTE D'IVOIRE ONUCI FORCE HEADQUARTERS MESSAGE NUMBER 278/2006 DATE 21 FEVRIER 2006 FROM FHQA/PC TO CEMA/FDS INFO FC LICORNE FHQ COPY FC DPC COS CMAC PIO ABIDJAN UNMO ASSURVEY TS LO LICORNE CLASS UN RESTRICTED REFERENCE MESSAGE No 4599/EMA/OCIA/COND DU 21^{er} FEVRIER 2006 SUBJECT VOL D'ENTRETIEN D'UN HELICOPTERE MI24 PRIMO: EN REPONSE AU MESSAGE DE REFERENCE, L'ONUCI DONNE SON ACCORD POUR LES VOLS D'ENTRETIEN SUR HELICOPTERE MI24 EN CONFIGURATION LISSE. SECUNDO: CES VOLS DE 1 HEURE AURONT LIEU LE DERNIER MERCREDI DE CHAQUE MOIS. TERTIO: LES VOLS S'EFFECTUERONT CONFORMEMENT AU MESSAGE DE REFERENCE DANS LE SECTEUR EST DE L'AEROPORT, AUTOUR DE LA PISTE D'ATTERRISSAGE ET SANS DEPASSER GRAND BASSAM. QUARTO: LFA: LES HORAIRES EXACTS ET LE PROFIL DU VOL SERONT PRECISES PAR MESSAGE A L'ONUCI (LICORNE POUR INFO) LA VEILLE DE CHAQUE VOL. BRAVO: UNE INSPECTION SERA FAITE AVANT ET APRES CHAQUE VOL PAR UNE EQUIPE DE SURVEILLANCE DES FORCES IMPARTIALES. QUINTO: EN CAS DE NON RESPECT DES MESURES EDICTES CI-DESSUS L'ONUCI AGIRA EN CONFORMITE AVEC LES DECISIONS PRISES PAR LES INSTANCES INTERNATIONALES. COL. PATRICE DUMONT SAINT-PIERRE ACTING FORCE COMMANDER	UNITED NATIONS UNITED NATIONS OPERATION IN COTE D'IVOIRE ONUCI FORCE HEADQUARTERS MESSAGE NUMBER 278/2006 DATE 21 FEBRUARY 2006 FROM FHQA/PC TO CEMA/FDS INFO BENINBATT SENBATT TOGOBATT MILOBS SAN PEDRO MILOBS ABIDJAN MILOBS BOUAKE MILOBS SEQUELA LICORNE HQ JOC IMAC (CHIEF AND EMBARGO CELL) UNPOL (EMBARGO, ABIDJAN AND SAN PEDRO) FHQ COPY DPC COS LO LICORNE AIR OPS OPS/DDR- EMBARGO CLASS UNRESTRICTED SUBJECT AUTORISATION DE VOL D'ENTRETIEN D'UN HELICOPTERE MI24 REF MESSAGE No 4599/EMA/OCIA/COND DU 21-02-05. PRIMO: EN REPONSE AU MESSAGE DE REFERENCE, L'ONUCI DONNE SON ACCORD POUR LES VOLS D'ENTRETIEN MENSUELS SUR L'HELICOPTERE MI24 EN CONFIGURATION LISSE TOUTS LES DERNIERS MERCREDIS DU MOIS. SECUNDO: POUR LE MOIS DE FEVRIER 2006, LE VOL AURA LIEU LE MERCREDI 22 FEVRIER 2006. TERTIO: LE VOL S'EFFECTUERA CONFORMEMENT AU MESSAGE DE REFERENCE DANS LE SECTEUR EST DE L'AEROPORT AUTOUR DE LA PISTE D'ATTERRISSAGE ET SANS DEPASSER GRAND BASSAM. QUARTO: LFA: LES HORAIRES EXACTS ET LE PROFIL DU VOL SERONT PRECISES PAR MESSAGE A L'ONUCI (LICORNE POUR INFO). BRAVO: UNE INSPECTION SERA FAITE AVANT ET APRES CHAQUE VOL PAR UNE EQUIPE DE SURVEILLANCE DES FORCES IMPARTIALES. QUINTO: EN CAS DE NON RESPECT DES MESURES EDICTES CI-DESSUS L'ONUCI AGIRA EN CONFORMITE AVEC LES DECISIONS PRISES PAR LES INSTANCES INTERNATIONALES. Général Abdoulaye FALL Commandant la Force
--	--

Annex V

Russian Federation Passport of Mikhail Dubostev


 РОССИЙСКАЯ ФЕДЕРАЦИЯ
 RUSSIAN FEDERATION

60N4264736

Подпись владельца
Holder's signature


 РОССИЙСКАЯ ФЕДЕРАЦИЯ
 ПАСПОРТ / PASSPORT

Тип/Type: Р
 Код государства / Code of issuing State: RUS
 № паспорта / Passport No.: 60N4264736

Фамилия / Surname: ДУБОВЦЕВ/
 DUBOVITSEV
 Имя / First name: МИХАИЛ ЛЬВОВИЧ/
 MIKHAIL

Гражданство / Nationality: РОССИЙСКАЯ ФЕДЕРАЦИЯ / RUSSIAN FEDERATION
 Дата рождения / Date of birth: 10.06.1955

Место рождения / Place of birth: Г. КИРОВ/
 USSR

Пол / Sex: М
 Дата выдачи / Date of issue: 17.06.2003

Орган, выдавший документ / Authority: ВД 232



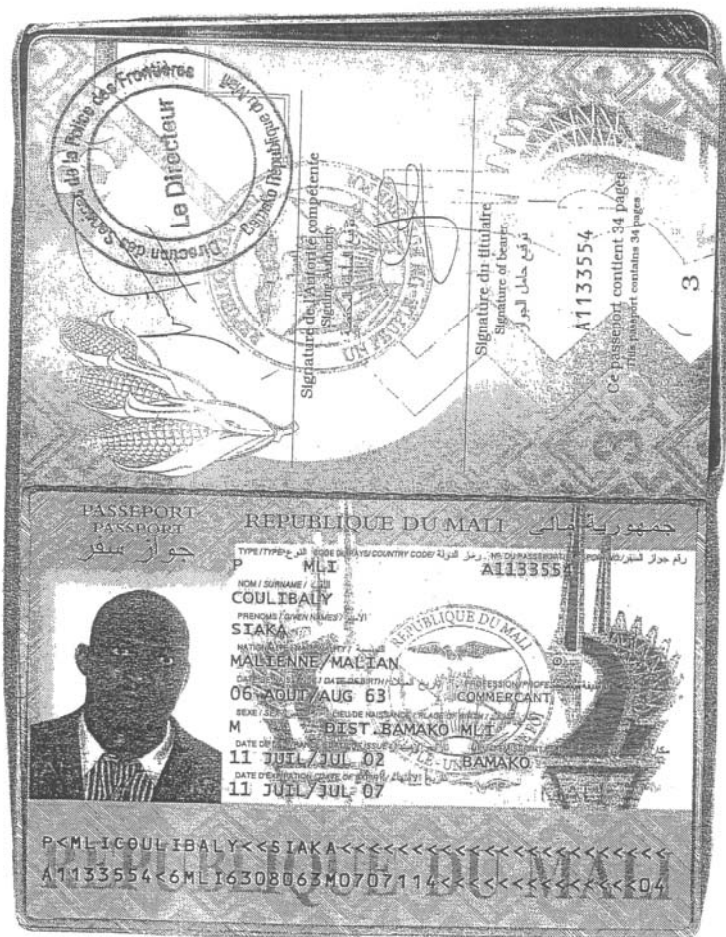

Anexo VI

Contract for advance payment of cocoa DUS

CONVENTION	
ENTRE LES SOUSSIGNES	
L'Etat de Côte d'Ivoire, représenté aux fins des présentes par Monsieur Paul Antoine BOHOUN BOUABRE, Ministre d'Etat, Ministre de l'Economie et des Finances,	
Ci-après désigné « L'Etat de Côte d'Ivoire »	
Et	
XXX	
1) La Société « x » est une société d'exportation de cacao et de café agréée pour l'année 2005/06 et pour l'exécution de ses exportations de cacao, elle est soumise au paiement du DUS; 2) L'Etat de Côte d'Ivoire a fixé l'ensemble de la fiscalité et parafiscalité pour la campagne 2005/06 concernant les exportations de cacao dont le taux de FCFA 220.000 /ton pour le DUS. 3) Pour résorber le déséquilibre temporaire de son budget entre les recettes attendues et les engagements immédiats au niveau de ses dépenses, l'Etat a décidé de faire appel à des sources de financement que lui consent la loi de finances 2005 notamment des emprunts obligataires et autres paiements par anticipation de ses ressources fiscales; 4) La Société « x » a marqué son intérêt d'aider l'Etat à disposer immédiatement de ressources liquides afin de résorber son équilibre budgétaire; 5) En conséquence les deux parties se sont rapprochées pour convenir des termes et modalités de cette opération dont les clauses sont définies ci-dessous.	
Article 1 : Valeur du préambule et des annexes	
Les présentes et les annexes rattachées aux présentes ont la même valeur juridique que les autres clauses de la présente convention dont ils font partie pour sa validité, son interprétation et sa rupture.	
Article 2 : Objet	
Par les présentes, la société « x » s'engage à payer par anticipation, les montants dus au titre du DUS sur x.000 tonnes de cacao à exporter	
En contrepartie des financements reçus, l'Etat de Côte d'Ivoire concède un abattement de FCFA x/kg, sur le taux en vigueur du DUS à la Société « x ».	
Article 3 : Spécification de l'opération	
3.1 Quantité	Cette convention porte sur xx.000 tonnes de cacao
3.2 Qualité	Le cacao, objet des présentes, devra correspondre aux normes réglementaires de qualité en vigueur pour la commercialisation du cacao.
3.3 Modalités d'exécution	L'exportation des x.000tn de cacao concernées par cette convention, devra être réalisée sur la période allant du 1^{er} octobre 2005 au 28 février 2006. Au cas où la Société « x » se trouverait dans l'impossibilité d'exporter la totalité des x.000tn de cacao concernées par le crédit de DUS versé par anticipation, elle pourra à sa demande, transférer une partie du tonnage concerné, à une société exportatrice agréée de son choix.
3.4 Obligations des parties	La Société « x » s'engage à verser au moment de la signature des présentes, la somme de FCFAxxx due au titre du DUS correspondant au taux de FCFA xx/tn pour une quantité de x.000 tn objet des présentes Obligations de l'Etat de Côte d'Ivoire L'Etat de Côte d'Ivoire s'engage à accorder l'abattement du US de FCFA xx/kg sur le taux actuel en vigueur de FCFA 220/kg à la Société « x » En cas de révision de taux du DUS au cours de la campagne, l'Etat devra maintenir l'avantage de l'abattement du DUS de FCFA xx/kg concédé aux termes des présentes; L'Etat s'engage à faire délivrer une attestation de versement des sommes reçues par anticipation au titre du DUS pour xx.000tn dont le modèle est joint en annexe.
Article 4 : Durée de la convention	La présente convention entre en vigueur dès sa signature conjointement aux paiements effectifs des versements sus-indiqués et arrivera à expiration le 28 février 2006.
Article 5 : Règlement des différends	Les Parties s'engagent à régler à l'amiable tout litige ou réclamation résultant de l'interprétation ou l'exécution de la convention. En cas d'échec, le litige sera tranché définitivement suivant le Règlement de Conciliation et d'Arbitrage de la Chambre de Commerce Internationale par un ou plusieurs arbitres nommés conformément à ce Règlement. Le siège de l'arbitrage est fixé à Paris. Le droit applicable est le droit ivoirien

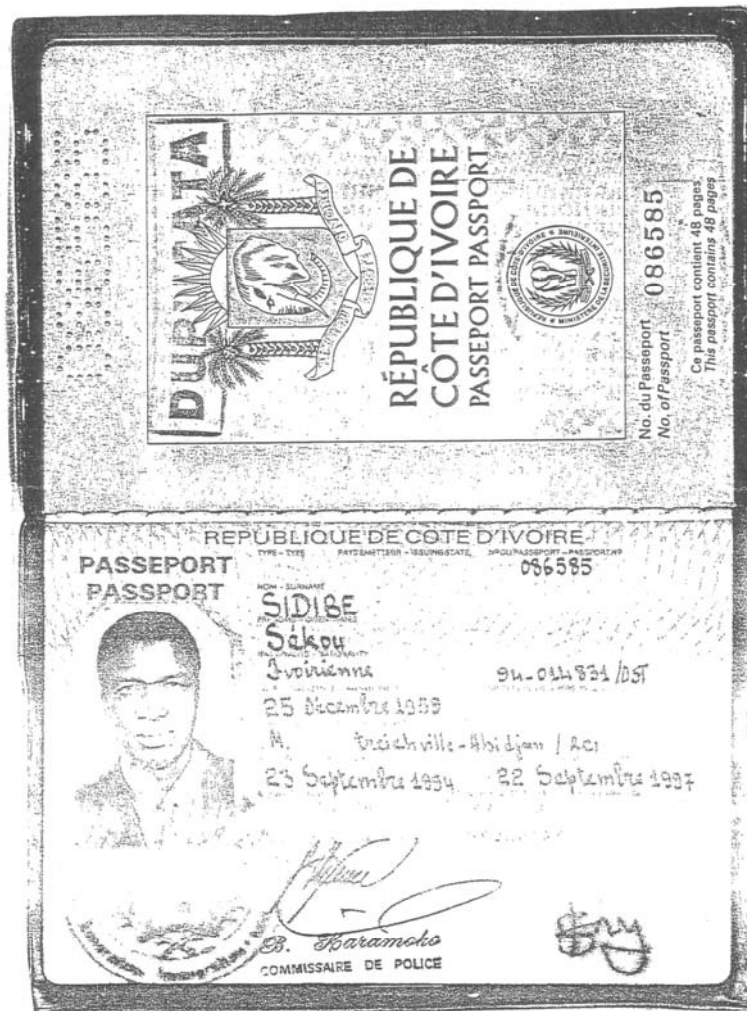
Annex VII

Mali passport of Siaka Coulibaly



Annex VIII

Cote d'Ivoire Passport of Sekou Sidibe



Annex IX

List of diamond buyers in Ghana

to Sir, for your attn.
8/10/06

PRECIOUS MINERALS MARKETING COMPANY LIMITED							
LICENSED DIAMOND BUYERS 2006 - INDIVIDUALS							
NO.	DATE	LOB NO	NAME	ADDRESS	RCF NO.	NEW LWA	TOTAL
1	13/01/2006	002	ASAME SCATENG	P O BOX 386 AKOM - ODA	4807	-	\$1,000,000.00
2	27/03/2006	007	MURLOREN AAM	P O BOX 186 AKOM - ODA	4808	-	\$1,000,000.00
3	27/03/2006	008	DIAGA SAUFU	P O BOX 37 ACCRA	4809	-	\$1,000,000.00
END OF JANUARY 2006					TOTAL		\$3,000,000.00
FEBRUARY 2006							
4	08/02/2006	017	STEPHEN AYEMBU	P O BOX 338 AKOM ODA	39121	-	\$1,000,000.00
5	08/02/2006	008	MUSA KOSUMAH	P O BOX 37 HWYDAN ACCRA	39133	-	\$1,000,000.00
6	08/02/2006	008	FRANCIS BLAHAN	P O BOX 37 ALAJO ACCRA	39134	-	\$1,000,000.00
7	08/02/2006	009	KARIMO CUSE	P O BOX 12 ADNATHA	39136	-	\$1,000,000.00
8	08/02/2006	006	KENYAMA BORO KESAH	TEL. NO - 050721192	39237	-	\$1,000,000.00
END OF FEBRUARY 2006					TOTAL		\$4,000,000.00
MARCH 2006							
9	06/03/2006	010	JACK DAVID	P O BOX 11284 ACCRA - NORTH	39813	\$2,000,000.00	\$2,000,000.00
10	14/03/2006	011	MRS. ASIE AMERKUA ALLOI	P O BOX 10 187 LIGON - ACCRA	48234	\$1,000,000.00	\$2,000,000.00
11	15/03/2006	012	DELMANI ZUBERNU	P O BOX 433 ADNATHA	39848	\$1,000,000.00	\$1,000,000.00
12	30/03/2006	013	T J ALHASSAN	P O BOX 12 ADNATHA	39873	\$2,000,000.00	\$2,000,000.00
END OF MARCH 2006					TOTAL		\$7,000,000.00
APRIL 2006							
13	19/04/2006	014	ABDUL-MALIK SA-SHO	P. O. BOX 141371 TAMALE, NW	39828	\$1,000,000.00	\$1,000,000.00
14	21/04/06	015	KWESI NYARKO OUDJON	77 PAANOPRA RD. KOCOMLEMLE AC	39845	\$2,000,000.00	\$2,000,000.00
END OF APRIL 2006					TOTAL		\$3,000,000.00
MAY 2006							
15	24/05/06	008	ATWERE BESIANKO	P. O. BOX 48 KADE	39828	\$1,000,000.00	\$1,000,000.00
16	24/05/06	016	FELIX NANA NACHMAN	P. O. BOX 284 AKOM ODA	39827	\$1,000,000.00	\$1,000,000.00
END OF MAY 2006					TOTAL		\$2,000,000.00
JUNE 2006							
17	06/06/06	018	RAHEFORD SAKVI	P O BOX 38 AKOM NUNGO	39848	\$1,000,000.00	\$1,000,000.00
18	24/06/06	019	ABDUL KWADE STEPHEN	P O BOX 38 AKOM NUNGO	39848	\$2,000,000.00	\$2,000,000.00
19	24/06/06	020	HA SAN MAMMOH	RES. NO 400/400 SAKOM NUNGO	39848	\$2,000,000.00	\$2,000,000.00
20	24/06/06	021					
21	24/06/06	022					
22	24/06/06	023					
23	24/06/06	024					
END OF JUNE 2006					TOTAL		\$6,000,000.00

Annex X

Ghana's Licenced Buyer Companies

LBA'S PERFORMANCE FOR YEAR 2008

POSITION	NAME	WEIGHT/GARATS	VALUE(€)	VALUE(€)
	G.C.B. LIMITED	113,524.30	26,037,811,125.50	2,778,498.00
1	ALHAN MUBAR MOHAMMED	117,837.08	33,844,089,830.00	3,782,768.25
2	YUSUF ADAMS	106,783.18	30,231,043,808.00	3,358,390.86
3	PETER WREMONO ASANTE	71,871.47	20,225,818,100.00	2,237,484.88
4	EDWARD FRIMFONG	68,603.10	18,819,377,665.80	2,026,030.80
5	FELIX NANA MACQUAN	48,990.83	11,247,478,181.00	1,079,818.11
6	MURDOGH RAN	33,884.88	16,811,749,378.00	1,767,262.83
7	KOL KISTON KISSI	23,840.89	3,860,147,840.00	1,108,107.55
8	SAMUEL OSENO	33,432.87	8,239,031,838.00	1,003,244.80
9	NANA BAHFONG	23,708.78	6,168,113,008.00	1,018,778.31
10	FRANCIS KWAME BAKYI	20,881.88	5,748,713,874.30	888,259.47
11	SAMMUEL ATTA KORANG	22,428.80	6,510,094,264.00	888,878.36
12	DALIDA BAUFU	24,008.98	7,873,757,908.00	1,268,813.28
13	BAAH ISAH	21,344.33	7,488,847,834.31	828,378.78
14	KWAME EGBAN	23,886.08	6,781,210,678.80	784,841.13
15	JOSEPH MANFO	23,711.87	6,664,343,420.40	728,724.08
16	KWAME BORG ISAH	21,481.47	6,818,034,299.00	734,284.94
17	BAMPSON KUMI	18,833.88	6,323,188,200.00	728,825.56
18	KABALI ARDEY	23,813.38	6,826,821,810.00	812,144.28
19	YAHY ALEX	10,883.04	3,227,277,840.00	378,078.16
20	KORFUS BAH	8,384.34	3,014,418,308.80	324,818.88
21	ERNEST ANNA	8,827.91	3,060,987,032.00	333,353.38
22	GEORGE K. ABDOU	8,738.81	2,716,887,884.34	281,203.18
23	DALIDA ALHASSAN	8,894.04	3,650,793,832.00	342,888.84
24	TUTU MELBON	8,848.36	1,817,693,808.00	273,231.88
25	ATWERE BEDAKO	7,824.83	2,126,724,200.00	256,181.84
26	MUHAMMAD BUKARI	8,181.38	2,113,848,700.00	224,878.36
27	APPIAH TWAM	8,252.38	1,872,261,700.00	188,881.80
28	JOSEPH NII-ANOD HERBERT	8,870.44	1,824,000,360.00	213,777.77
29	KOJO BAAH	8,888.81	1,797,228,778.00	188,888.78
30	APPIAH BOAMAH	8,828.72	1,685,437,700.00	188,342.71
31	GERAL ALU	8,697.94	1,473,847,180.00	188,084.36
32	MUHAMMAD ODUKO	8,848.87	1,298,114,872.80	143,401.71
33	OSUMAMU MOHAMMED	4,858.88	1,880,784,932.00	140,843.88
34	KARIMO CIESE	3,808.83	1,180,888,708.00	132,287.88
35	MUSAH DALIDA	3,871.23	1,188,248,188.00	133,627.77
36	MOHAMMAD YUSUF YAKUBU	1,881.82	1,101,084,854.00	122,200.88
37	ABARE BOATENG	3,131.81	880,008,180.00	110,118.88
38	RICHARD NANA OFFEI	3,804.38	793,298,188.00	87,835.82
39	SAAG OMUSU	2,864.70	783,234,800.00	88,818.43
40	OMUSU PETER	1,821.87	888,790,180.00	82,878.88
41	GABRIEL DAN EWA	1,170.45	408,831,118.00	48,117.68
42	OSUMAMU JOSEPH	1,201.78	333,408,008.00	37,844.44
43	KOJO ATTA	1,253.87	324,848,008.00	38,104.88
44	S.O. LAMPTAY	848.08	235,813,844.00	28,212.88
45	KOFI ODUKO	861.87	210,783,280.00	23,818.14
46	KWAO & OTHERS	108.30	152,334,000.00	22,826.00

POSITION	NAME	WEIGHT/GARATS	VALUE(€)	VALUE(€)
47	OPORU ARAB	808.51	188,844,840.00	27,880.20
48	COLLINS ABANTE	828.15	188,838,478.00	28,881.58
49	OMUSU ISAG	408.08	168,083,000.00	17,231.83
50	SAMUEL YAW NIBA	800.08	78,800,800.00	8,883.33
51	G.C.B. BAROSE	337.88	88,172,128.88	7,712.78
52	AL HASAN MOHAMMED	221.33	88,180,880.00	8,343.41
53	AL HASAN MOHAMMED	182.44	88,800,000.00	8,188.57
54	DAVID BAKWA DONKOR	81.99	87,568,800.00	8,828.84
55	MILLER FORGE AGHAMPONG	148.88	48,871,831.80	4,107.88
56	KWADWO AMRONG	98.81	42,338,480.00	4,771.05
57	AMINA YAHIRI	78.32	38,800,000.00	3,844.44
58	MOHAMMAD TUMKARA	24.83	32,238,000.00	3,888.17
59	LABARAN SULEMAN	30.00	27,000,000.00	3,000.00
60	AMINA SULEMAN	178.00	82,000,000.00	3,444.44
61	BEN S.O. ADUFU	122.00	20,872,000.00	2,288.00
62	BEN KWAO BENJAMIN	87.38	17,304,000.00	1,853.32
63	RAYMOND ANOOLIN TCHER	18.72	8,400,000.00	711.11
64	PETER BOTCHWAY	14.00	8,000,000.00	888.88
65	ISAH BAH	8.00	8,880,000.00	888.88
66	JOSE ADJO	2.80	1,178,000.00	130.00
TOTAL		878,884.62	282,388,784,878.34	32,448,787.78